جامعة عمــار ثليجي الأغـواط

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

استخدام الدبلوماسية كأحد الوسائل غير العسكرية لحل النزعات والتوترات الدولية

(الأزمة الليبية)

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية

من إعداد الطلبة:

- محمد علالي
- نورة بن السايح

إشراف الأستاذ:

الدكتور: لخضر رابحي

لجنــة المنــاقشة:

الدكتور/ الأستاذ:	محمد ذيـــب	رئيســـــا
الدكتور/ الأستاذ:	لخضر رابحـي	مشرفا ومقررا
الدكتور/ الأستاذ:	بلقاسم ديدوني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و تقدير

بعد الشكر والحمد الله على نعمته وفضله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث، وبعد الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الدكتور لخضر رابحي الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الدراسة ولم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية و نصائحه القيمة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة كما يسعدنا في هذا المقام أن نشكر: كل أساتذة قسم الحقوق على ما بذلوه معنا من جهد وصبر في تحصيل العلم.

وشكري موصول أيضا لزملائي وأصدقائي الذين لم يبخلوا علينا بالتشجيع.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا أية مساعدة أو أسدى لنا بنصيحة.

إلى من غمراني بعطفهما و دعواتهما الطيبة المباركة ومن غرسا في نفسي حب العلم و التحصيل والديا العزيزان حفظهما الله و أطال عمرهما.

إلى شريكة حياتي، وسندي في الحياة.

إلى أبنائي العزيزان: إياد و لينة قرة عيني.

إلى شقيقاتي وأشقائي، وجميع أفراد العائلة الكريمة.

إلى كل هؤلاء و غيرهم ممن تجاوزهم قلمي و لن يتجاوزهم قلبي، اهدي هذا العمل المتواضع.

إلى أساتذتي من أكن لهم كل الاحترام و التقدير.

محمد

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكرهما ولا يطيب النهار إلا بطاعتهما والدي الكريمين اللذين أنارا دربي بحنانهما ودعواتهما، إلى اللذين سهر على تعليمي، وكانا سندي في الشدائد، إلى من غمراني بدعواتهما جزاهما الله عني كل خير، حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى زوجي الغالي من ساندني ووقف إلى جانبي

إلى أطفالي : إياد ولينة نبضات قلبي

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة الكريمة

إلى أساتذتي من أكن لهم كل الاحترام و التقدير.

نورة

مقدمة

إن مما لا شك فيه بأن العلاقات بمفهومها المطلق قد نشأت ووجدت منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض، لان لا يستطيع أن يعيش وحيدا منفردا بعيدا عن أقرانه من البشر الآخرين فهو كائن اجتماعي بطبعه، ومع اتساع المجتمع وتطوره وانتقاله من مجتمع الفرد والأسرة إلى مجتمع القبيلة ثم القرية ثم المدينة وبعدها الدولة، اتسعت مهمة نطاقات العلاقات وبدأت تأخذ طابعا دوليا، رغم أن كثيرا من العلماء والمفكرين يرون أن العلاقات الدولية لم تظهر على السطح بالمفهوم الذي نعرفه اليوم إلا بعد مؤتمر وست فاليا عام 1648.

فالعلاقات الدولية هي إحدى حقول المعرفة الإنسانية وقد ظهرت حديثا كعلم أكاديمي مستقل، حيث افرزتها الأحداث الدولية المتلاحقة لذلك في مجال واسع للدراسة والبحث، وهي في تطور متزايد وذلك مع تزايد واتساع نطاق الأحداث الدولية أهمها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما صاحبهما مت تطورات في مجال التسلح والتبادل التجاري والثورة العلمية والتكنولوجيا وحركات التحرر العالمية وغيرها من الأحداث الهامة.

وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح الدبلوماسية حيث لقت اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية والقانون الدولي، وحرص هؤلاء على بيان أصل المصطلح ومدلوله عبر العصور، وكان من البواعث على هذا الاهتمام بالدبلوماسية مالها من أهمية في تاريخ الإنسانية والعلاقات الدولية.

فالدبلوماسية هي ذلك الفرع من فروع القانون الدولي الذي يعني تنفيذ العلاقات الدولية على أساس سلمي وتذليل العقبات الدولية من خلال التشاور والمفاوضات من اجل علاقات أفضل بين الدول.

وهي كما عرفها الدكتور شفيق عبد الرزاق السامرائي:(هي علم وفن إدارة العلاقات الدولية والشؤون الخارجية للدولة المستقلة من خلال تمثيل الدول بواسطة السفراء وإجراء المفاوضات وحماية مصالح الدول ورعاياها وأمنها حيال الدول الأخرى لتحقيق السلم وتنمية العلاقات الدولية عن طريق الاتفاقات والمعاهدات على أساس مبادئ القانون الدولي العام).

ومن خلال مكانة الدبلوماسية في إدارة النزاعات الدولية ظهرت تعريفات عديدة لها حيث قال معاوية بن أبي سفيان بأنها المرونة في التعامل مع الآخرين بقوله " لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت ذا أرخوها شددتها وان شدوها أرخيت".

فالدبلوماسية بهذا المعنى تعبير عن فن سياسة الحكم وإدارة شؤون الدولة في علاقاتها العامة، وعدم الانعزال عن الناس ومعالجة الأمور باللين والحزم والأخذ والعطاء والصبر والروية، وعرفها ارنست ساتو " الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة"، وأما الفقيه دي مارتيز فقال " الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول وبمعنى اخص هي علم أو فن المفاوضات".

فالدبلوماسية تطرح مسألة الدور الذي يمكن ان يؤديه هذا القانون إزاء المشكلات الراهنة، فعندما يتم الإقرار بهذا الدور للقانون الدولي ندين السياسة الخارجية التي تعرض أماني الشعوب في السلم والدبلوماسية لدولة ما، اذا صارت أداة لغرض الإرادة على البلدان الأخرى هذا لا يعني تبرئة القانون، فالقاعدة انعكاس للسيطرة الدبلوماسية وضمانها يعطي سلطة الإكراه غطاءا ظاهريا لمشروعيته، ينجح في إخفاء اللامساواة الحقيقة التي تبقى محدودة بالعلاقات الدولية الخاصة اي لحظة صنع القاعدة القانونية او صياغة اتفاقية.

لقد وضعت الأمم المتحدة مجموعة من الوسائل والإجراءات للوقاية وحل النزاعات والتوترات الدولية والحد منها، غير أنها تشترك في الهدف والمفهوم العام فهي وسائل دبلوماسية او سياسية هدفها حل النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بالحد من النزاعات المسلحة وهذا ما اصطلح عليها بلفظ الدبلوماسية الوقائية، غير ان هذا المفهوم ليس موحدا لدى الجميع، ولما كانت الدبلوماسية الوقائية واحدة من أهم الإجراءات والوسائل التي تستخدمها الامم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين فان التأسيس القانوني للدبلوماسية الوقائية ينطلق ومستمد من ميثاقها من خلال اجندة او خطة السلام.

وعليه فان تحليل ميثاق الأمم المتحدة واجندة السلام هما السبيل الأمثل لإعطاء معنى واضح للدبلوماسية الوقائية، وإبراز مدا فعاليتها في النزعات والتوترات الدولية ومعرفة مدى قدرة الدبلوماسية الوقائية على منافسة القوة في حل النزاعات.

ومن هنا تظهر لنا جليا الأزمة الليبية حيث أصبحت قضية حل النزاعات القائمة والمصالحة الوطنية في مختلف مناطق الدولة الليبية امرا ضروريا وملحا، حيث أثارت ردود أفعال متباينة للقوى الدولية على المستويين الإقليمي والدولي.

بحيث شكلت الأمم المتحدة مهمة الحماية في ليبيا " الاونسميل" في أعقاب الحرب التي تلت اندلاع الثورة الليبية على العقيد معمر القذافي عام 2011، الا ان الاونسميل مهمة دولية سياسية غير عسكرية، تقودها العلاقات السياسية في المنظمة الدولية وهدفها المعلن هو مساعدة المجلس الوطني الانتقالي على فرض وتثبيت الأمن والنظام في ليبيا.

و نرى كذلك على المستوى الإقليمي لم تدخر الدبلوماسية الجزائرية جهدا لمحاولة إنهاء حالة الفرقة والانقسام الذي تعيشه، وأصبحت قضية المصالحة الوطنية وحل النزاعات القائمة في مختلف مناطق الدولة الليبية أمرا ضروريا وملحا، جرت فيه عديد المحاولات للإصلاح بين الأطراف المختلفة.

أهمية الموضوع:

تبرز لنا من خلال المكانة الكبير ة التي تتمتع بها الدبلوماسية، وذلك من خلال ميثاق الامم المتحدة الفصل السادس، والمعنون بحل النزاعات الدولية حلا سلميا، كما توضع في هذه الدراسة الوسائل أو الإجراءات المتخذة لحل النزاعات الدولية ومنها آلية الدبلوماسية الوقائية

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي الاتي:
نجاعة الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات الدولية.
معرفة مدى فاعلية الامم المتحدة في حل الأزمة في ليبيا.
أبراز دور الجزائر السلبي والايجابي في حل الأزمة الليبية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الشخصية:

ان الموضوع محل البحث نابع من رغبتنا الذاتية في فهم دور الدبلوماسية والوقاية من النزاعات وحل الأزمات والتوترات الدولية، ومتابعة المستجدات اليومية التي لها علاقة بالنزاعات والدبلوماسية، ومتابعتها عبر وسائل الإعلام في محاولة منا لفهم هذه المواضيع.

الأسباب الموضوعية:

باختيارنا لهذا الموضوع قيد البحث، لا يتوقف عن الوصف والتفسير بل لان يكون العمل ذا قيمة علمية، ومع اشتداد التنافس السياسي والاقتصادي من جهة، وإتباع نطاق التعاون من جهة أخرى ازداد النشاط الدولي، مما أعطى الدبلوماسية كإحدى الإجراءات لإدارة العلاقات الدولية أهمية خاصة، بعد ان ألقت عليها هذه التطورات أعباء جديدة لم تكن موجودة من قبل وكيفية إدارتها من أهم منظمة عالمية وهي الأمم المتحدة، وهذا خاصة ما تجلى في القضية الليبية وكذا دور الجزائر ومبادرة إحلال السلم.

الأسباب العلمية:

تظهر أهمية هذا البحث في كشف بعض الحقائق الجديدة في مجال القانون الدولي لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية في سير وتطور العلاقات الدولية، إذ نتطرق الى مدلول الدبلوماسية الحديثة في فض وحل النزاعات والتوترات الدولية، كم نتطرق في محاولة منا الى دراسة تطبيقها على أرض الواقع، وهذا ما يفتح المجال أمام الباحثين القادمين.

صعوبات الدراسة:

الدبلوماسية موضوع شائك وواسع، ويتطلب الاطلاع على جميع جوانبه، إضافة الى ذلك فإن الدراسات السابقة التي تطرقت الى الأزمة الليبية كانت اغلبها دراسات سياسية و امنية كما ان الأزمة الليبية مازالت قيد الحل.

إشكالية الدراسة:

وسط القصور الذي تجلى في طرق معالجة بعض النزاعات والتوترات الدولية وحلها، وباعتبار الدبلوماسية من الوسائل التي انتهجتها الأمم المتحدة والذي تجلى في ميثاقها.

وهذا ما جعل الدبلوماسية طريقة لحل النزاعات الدولية، وعليه نطرح الإشكالية الاتية:

الى أي مدى ساهمت الدبلوماسية في حل النزاعات والتوترات الدولية ؟ كبديل للحل العسكري في ظل العلاقات الدولية؟

وضمن هذا الإشكال يمكن طرح التساؤلين التاليين:

- **ما هو دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاع في ليبيا ؟**
- **ما مدى مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تفادي الحل العسكري في ليبيا؟ وهل نجحت في ذلك؟**

فرضية الدراسة:

لمعالجة الإشكاليات المطروحة اعتمادنا على فرضيتين أساسيتين

أولا: الدور التي تلعبه منظمة الأمم المتحدة في الحد من النزاعات والتوترات الدولية.

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على أسس ثابتة تتمثل في العقيدة الأمنية وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول وهي التي تساهم في توجيه الدبلوماسية الجزائرية للعب دور محوري في النزاعات الإقليمية والدولية.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة مناهج بغية الإلمام بجوانب الموضوع محل الدراسة وهي :

المنهج التاريخي:

وهذا من أجل النظر واحتواء المصادر التاريخية وكل الظواهر على الساحة الدولية، والتتبع الزمني التي مربها والشواهد والأحداث التي أدت الى حدوث الأزمة الليبية.

المنهج المقارن:

يعد هذا المنهج أساسيا في الدراسة لأنه يكشف الفروق والاختلافات الراهنة والتي لا تفهم بطريقة مباشرة وهنا يظهر الدور السلبي والايجابي للدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة في ليبيا.

المنهج التحليلي:

وقفنا عند كل تعريف وشكل ومظهر يتعلق بموضوع البحث واعتمدنا هذا المنهج لتقديم عرض عام وشامل لكل جوانب الموضوع وابراز دورها وتأثيرها.

خطة الدراسة:

محاولة منا لإجابة على التساؤلات السابقة السالفة الذكر قسمنا دراستنا إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وفق لما يلي:

الفصل الاول بعنوان اليات الحل الدبلوماسي للنزاعات والتوترات الدولية حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين الاول حولنا من خلاله ان نتطرق الى الاجراءات الدبلوماسية لحل النزاعات، وفي المبحث الثاني حاولنا دراسة مدلول الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات والتوترات الدولية.

اما الفصل الثاني حاولنا إبراز الدبلوماسية كألية وقائية لحل الازمة الليبية حيث درسنا في المبحث الاول تطبيق الدبلوماسية لحل الازمة الليبية في إطار الامم المتحدة، أما المبحث الثاني فندرس الدبلوماسية الجزائرية كوسيط لحل الازمة في ليبيا.

الفصل الأول:
اليات الحل الدبلوماسي للنزاعات الدولية

نتطرق في هذا الفصل إلى الدور الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية وقت السلم أو زمن الحرب، فهي النظام دائم من التواصل الرسمي والتي تمارس عادة من قبل الأشخاص الرسميين فهو أسلوب عمل الدولة وأحد الأدوات الفعالة في حل النزاعات في عز الأزمات وتختلف فيه الأدوار فيما يخص الطريقة التي تتعامل بها الدول أو الوسائل المتبعة في حل النزعات الدولية وفق معايير تمنع تهديد السلم والأمن الدوليين فالمبحث الأول درسنا الصور المختلفة للدبلوماسية كما وردت في نص المادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وهذا في مطلبين، المطلب الأول يظهر الإجراءات الأولية والمتمثلة في المفاوضات، التحقيق والوساطة والمطلب الثاني يبرز الإجراءات اللاحقة وهي المساعي الحميدة، التوفيق ودبلوماسية المبعوث الخاص وهذا في حال عدم جدوى الإجراءات الأولية لتكمل هذه الإجراءات كدبلوماسية المبعوث الخاص والتي تعكس الجهود المبذولة كل النزاعات الدولية.

أما فيما يخص المبحث الثاني وهو مدلول الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات والتوترات الدولية وقيمتها الاستراتيجية العليا في الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين حيث تطرقنا في المطلب الأول العناصر أو طرق الدبلوماسية الوقائية بين منظورها الشمولي الذي تضم المباشرة والغير المباشرة والمطلب الثاني فندرس استراتيجية الدبلوماسية الوقائية والتي تتجلى في استراتيجيات التدخل.

المبحث الأول : الصور المختلفة للدبلوماسية

لقد أنشأت الامم المتحدة لغرض تحقيق أهداف سامية، وخدمة البشرية جمعاء، حيث أن الهدف الاسمى الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة لتحقيقه، هو حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث اوجدت مجموعة من الاجراءات التي تؤدي الى الحل السلمي، ومنع تفاقم النزعات الدولية وتحولها الى مواجهات عسكرية.

إن المفهوم التي ترتكز عليه هاته الإجراءات، ينبثق من الاهتمام بتسوية النزاعات واحلال السلم والامن الدوليين، بالطرق السلمية، من اجل تفادي استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهذا ما يتفق بما جاءت به الأمم المتحدة من خلال ما ورد في ميثاقها، أو ما ورد نصوص صادرة عنها تشترك في الهدف والمفهوم العام.

وعليه فقد وردت الدبلوماسية في نص القانوني في المادة 33 من الميثاق الأمم المتحدة[1]، وسوف نتناول هذه المسائل على الوجه التالي :

المطلب الأول :الإجراءات الأولية

تطبيقا لنص المادة 33 لميثاق الأمم المتحدة، وفي حالة نشوب نزاع ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، يجب قبل اللجوء إلى أية دعوى دولية البحث عن الحل عن طريق الإجراءات الدولية وهي المفاوضات، التحقيق، والوساطة، والتي تتميز بطابعها السياسي والدبلوماسي وتتمثل خطوة أولى قبل إي إجراء على المستوى الدولي، وبما أنها تدخل في إطار دبلوماسي، فيجدر بنا أن نذكر بالدبلوماسية من حيث أنها علم يشمل دراسة القانون الدولي العام والخاص، وتاريخ وتطور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم هذه العلاقة التي تهدف منها حل النزاع ذاته، بل من البحث عن إجراء آخر كل يتفق عليه الأطراف باللجوء إليه ونتطرق في دراستنا إلى ثلاثة طرق وكيفيات للحل الدبلوماسي للنزعات الدولية، وهذا من خلال عناصر التالية المفاوضات، التحقيق، والوساطة .

1- أ. مفتاح عمر درباش، أستاذ القانون الدولي كلية القانون - المنازعات الدولية وطرق تسويتها - جامعة سرت، الطبعة الأولى 2013 حيث نصت المادة 33l1 " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوه حلا بأي ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق ....."

أولا : المفاوضات :Négociation

من أولى المهام الدبلوماسية سواء على الصعيد الثاني أو المتعدد الأطراف وهي عبارة عن اتصالات ومحادثات بين الأطراف لإيجاد حل للنزاع، ويقبل بها الأطراف باتفاق مشترك لحل النزاع، والمفاوضة عملية مساومة سواء كانت تخص اتفاقية أو تسوية سليمة للنزاعات بين الدول، فكل طرف يتخذ موقفا ويدافع عنه ويقدم تنازلات من أجل الوصول الى تسوية[1]، والمفاوضات إما تكون مباشرة وجها لوجه أو غير مباشرة عن طريق تبادل الرسائل والمذكرات الدبلوماسية وغالبا ما يصحبها تنظيم محضر يسجل فيه بشكل موجز النقاط التي أثارها كل طرف في سبيل حل النزاع ورد الطرف الآخر عليها.

قد تنتهي المفاوضات الى نجاح عندما تصل الى نتائج يرضى عنها الطرفان المتنازعان، وقد تنتهي إلى الفشل عندما لا يتوصل أي من هذين الطرفين لإقناع الآخر بوجه نظره، ولا يتنازل أي منها عن موقفه يشترط لنجاح المفاوضات تكافؤ القوى السياسة التي يملكها الطرفان المتفاوضان والا يتعذر الوصول إلى نهاية ناجحة للمفاوضات إذا كان الطرف أقوى من الآخر.

وقد يتمكن الطرف القوي من فرض مطالبه قسرا على الآخر الذي يضطر لقبولها والمثال على المفاوضات الناجحة المتكافئة، المفاوضات التركية اليونانية التي أدت إلى توقيع اتفاق بيرن المؤرخ في 11نوفمبر 1976 بخصوص النزاع القائم بين اليونان وتركيا والمثال على المفاوضات الفاشلة هي مفاوضات التي تجرى بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني منذ 1997 حتى اليوم وسبب فشلها راعي المفاوضات الولايات المتحدة الأمريكية ولعدم قدرته على الضغط على الحكومة إسرائيل لكي تقبل ما سبق الارتباط به.

ثانيا : التحقيق Enquête

التحقيق أحد طرق فض المنازعات الدولية سلميا يستهدف تعيين لجنة مكلفة بتقديم تقرير عن الوقائع المتعلقة بالنزاع، وقد بدأت هذه الفكرة بناء على اقتراح روسي في مؤتمر لاهاي عام 1907 وجاء في المادة 9[2]، على وجوب هذا الإجراء لا يقترح حلولا للنزاع وإنما

1- د.شفيق عبد الرزاق الساهراني ـ الدبلوماسية the dilonqy الجامعة المتوحة طرابلس ص 307

2- د.شفيق عبد الرزاق السامراني "ترى الدول المتعاقدة أنه من المفيد والمرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي الناشئة عن اختلاف وجهات النظر والتي لا تمس الشرف ولا تتعلق بالمصالح الحيوية والتي يستصعى حلها بالطرق الدبلوماسية الى تأليف لجنة تحقيق دولية ص 319 .

هو فحص موضوعي للوضعية التي أدت إلى النزاع وتعتبر نتيجة التحقيق غير إلزامية لأطراف النزاع، إذ يبقى لكل طرف حق استخلاص النتائج التى توصل إليها التحقيق وبناء موقفه بشكل يقبل بهذه النتائج أو يرفضها، ويجب عدم الخلط بين التحقيق الذي يأمر به مجلس الأمن استنادا الى المادتين 36-34 من ميثاق الأمم المتحدة، وهناك بعض المعاهدات الدولية التي تنص على وجوب اللجوء الى التحقيق حتما كأسلوب في حالات معينة ومثال على ذلك البروتكول الإضافي الأول المؤرخ في 8 جوان 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة 1939 اذ تنص المادة 90 من هذا البرتوكول على وجوب تكوين لجنة دولية للتحقيق في الوقائع عند ادعاء أحد الأطراف بوجود حالة انتهاك لأحكام البرتوكول[1] هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن العرب سيف لهم التعرف على أسلوب التحقيق الولي عندما كلفت هيئة الأمم المتحدة لجنة خاصة لتحقيق في فلسطين وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها في 1947/10/21 وعلى أساس هذا التقرير جاء تبني قرار التقييم 1947/11/09 [2].

ثالثا: الوساطة Médiation

الوساطة هي المسعى الذي تقوم به الدولة ما، أو منظمة دولية بغية التوفيق بين طرفين أو دولتين متنازعتين، وإيجاد تسوية للخلاف القائم بينهما، أو بناءا على طلب أحد الطرفين والوساطة هي عملية إدارة الصراع بينما تسعى أطراف إلى عون ويرضون بطرف يقدم لهم المساعدة وذلك لتسوية نزاعها وحل مشاكلهم من دون اللجوء إلى القوة.

والوسيط يجب ان يتمتع بثقة الطرفين وتنقضي مهمة الوسيط بانقضاء 30 يوم على تعينه دون أن يتمكن من تحقيق أي تقدم في مهمته، كما تنتهي مهمته عندما يشعر أحد الطرفين المتنازعين بعدم الرغبة في أن يتابع مهمة الوساطة أو عندما يتأكد الوسيط نفسه بأن المقترحات التي قدمها لحل النزاع لم تلاق أي قبول المادة 50 من معاهدة لاهاي 1907.

1- عدنان البكري العلاقات الدبلوماسية والقنصلية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1987 ص24
2- انظر زقير عبد القادر دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي جامعة الجزائر كلية الحقوق عام 2002 ص 12

ومن الأمثلة على الوساطة وساطة الكونت برنادوت الذي عينه مجلس الأمن الدولي كوسيط بين العرب واليهود في فلسطين عام 1948[1].

وساطة الرئيس المرحوم هواري بومدين عام 1975 بين العراق وإيران لحل النزاع الحدودي بينهما في منطقة شط العرب والذي أسفر عن التوقيع على اتفاقية بين العراق وإيران وقعها كل من صدام حسين ورئيس ايران[2].

المطلب الثاني :الإجراءات اللاحقة للدبلوماسية

تختلف الإجراءات الأولية عن الإجراءات اللاحقة نوعا ما

أولا : المساعي الحميدة

ويقصد بها الجهود التي تبذلها إحدى الدول لتقريب بين الأطراف المتنازعة في وجهة النظر وكذلك إيجاد حل للخلافات القائمة بين الدولتين المتنازعتين ويشرط في القيام بهذه المهمة أن يستوفي شرط الغير بالنسبة للنزاع.

يعرض نفسه على أطراف النزاع وقد نصت المادة 3من معاهدة لاهاي 1907 على هذه الوسيلة الدبلوماسية لكن المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة لم تذكرها ليس لعدم اعترافها بها لكنها نظرت إليها كمرادف لأسلوب الوساطة. وتتضمن المساعي الحميدة الجوانب التالية :

1- إبداع النصح للأطراف المتنازعة والعمل على الحيلولة دون تطور الخلاف بين الطرفين على نزاع مسلم.

2- تخفيف حدة النزاع بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة

3- إيجاد الظروف المناسبة للبدء المفاوضات وجمع الطرفين تحت قبة المفاوضات السلمية والمثال على ذلك الدور الذي لعبته الحكومة الفرنسية لجمع دولتي الولايات المتحدة الأمريكية والفيتنام ودفعها للتفاوض في باريس عام 1973.

1- د. شفيق عبد الرزاق السامراني مرجع سابق ص316
2- نفس المرجع شفيق عبد الرزاق السامراني 317

ثانيا : التوفيق (الصلح)

يعني العمل على حل المنازعات الدولية القائمة بين الدولتين عن طريق دراسة عوامل النزاع، والاستماع الى الطرفين ثم السعي إلى تحقيق التفاهم وإصلاح ذات البين ومحاولة تقريب النظر وإيجاد نقطة التقاء بين الطرفين
و قد نصت عليه معاهدة لوكارنو المؤرخة في 16\10\1925 ووضعت له القواعد الآتية[1]:

1. تتألف لجنة التوفيق من 3 أو 5 أعضاء من دول لا علاقة بها بالنزاع.
2. ينحصر اختصاصها في النظر للخلاف على المصالح.
3. تتبع لجان التوفيق في توضيح المسائل موضوع النزاع، وجمع المعلومات الضرورية بواسطة التحقيق أو بغير ذلك ومحاولة التوفيق بين الأطراف، ويمكن لها بعد فحص القضية وتمحيص أسباب النزاع أن تعرض على الاطراف المتنازعة حلا وتمنحهم أجلا معينا لقبوله له أو رفضه، وأمثلة على ذلك قرار لجنة التوفيق الدولية المعينة للبحث في مصير الأراضي المختلف عليها بين فرنسا وتايلاند في 27 جوان 1947، وفي عام 1949 تشكلت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين بقرار من الأمم المتحدة، مكونة من ثلاثة أعضاء تركي، فرنسي، أمريكي ومهمتها معالجة مشكلة اللاجئين وتحقيق الانسحاب الإسرائيليين إلى خطوط التقييم، وقامت اللجنة بعقد مؤتمر لوزان في أفريل عام 1949 غير أنها أخفقت اللجنة في التوفيق بين الطرفين.

و الجدير بالذكر أن المادة 284 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقع عليها في جاميكا في 10\12\1982[2]، أخضعت أي نزاع يتعلق بتفسيرها أو تطبيقها إلى التوفيق وقد خصصت هذه الإتفاقية مرفقها الخامس.

ثالثا: دبلوماسية المبعوث الخاص

كإجراء لاحق للدبلوماسية للتدليل على ما طرأ من تغيير في التمثيل والتفاوض يلاحظ بروز وانتشار أسلوب الممثل الخاص، عادة تفوضه المنظمات الدولية كالأمانة العامة

1- انظر زقير عبد القادر " دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي جامعة الجزائر كلية الحقوق عام 2003/2002 ص 14
2- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المادة 284 والمرفق الخامس التوفيق المادة 1 حتى المادة 10

للأمم المتحدة وكذا الدول والمثال على ذلك دنيس روس منسق مفاوضات الشرق الأوسط ورتيشارد هولبروك المنسق في البوسنة وأسوشي أكاشي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي.

ويمكن القول أن جملة الأساليب الدبلوماسية التي يمكن اللجوء إليها في حل الأزمات الدولية سواءا الإجراءات الأولية أو اللاحقة تتشابه من حيث الهدف وهو مساعدة الأطراف المتنازعة على حل النزاع بالطرق السليمة المقترحة من طرف القانون الدولي إن شاءت ذلك تختلف فيما بينهما من حيث التقنيات الشكلية .

المبحث الثاني: مدلول الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات والتوترات الدولية

لكي نعرف الدبلوماسية الوقائية تتبارى إلى أذهاننا عدة تساؤلات حول موضوع الدبلوماسية الوقائية وعناصرها وهل نجحت الاستراتيجية الوقائية في حل النزاعات والتوترات الدولية.

بداية لقد خضعت إدارة النزاعات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة لتوجيه العظميين حسب مصالحها السياسية والإيديولوجية ورهاناتها الاستراتيجية، وإنعكس ذلك على النظام الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة، التي بدت عاجزة عن التصدي بمظاهر الإخلال بالسلم والأمن الدولي، وهذا ما جعل المهتمين والفاعلين في حقل العلاقات الدولية يتوصلون الى صيغة متجددة لإدارة الصراعات الدولية اصطلح عليها بالدبلوماسية الوقائية، والذي يقوم على اتخاذ إجراءات احترازية تقي من نشوب النزاعات عامة والمسلحة خاصة، والتي تبقى قطعا أفضل من التحرك بعد وقوعها، إجراءات تسبقها عادة دراسات أو تقارير تكون في الغالب هي المحفز على إتيان الفعل الوقائي، والذي يكون رادعا بفضل سياسة الوساطة المتعددة.

ويبحث التقرير الأمم المتحدة المخصص لإحياء ذكرى الأمين العام السابق "داغ همرشولد " بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته عام 1961 أن أهمية الدبلوماسية الوقائية في كامل مجال النزاعات كجزء من استراتيجيات بناء السلام الأوسع نطاقا المنفذة ووطنيا، ويسلط الأضواء على الآمال المتزايدة المعلقة على منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من أجل منع نشوب النزاعات[1].

ولعل أشهر تعريف للدبلوماسية الوقائية وأهمها من الناحية الأكاديمية هو الذي تضمنه تقرير الأمن العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس بطرس غالي " المرفوع إلى مجلس الأمن[2]

بناءا على دعوة مجلس الأمن، المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31يناير 1992 لدى اختتام اجتماعه الذي ينعقد لأول مرة في تاريخه على مستوى رؤساء الدول والحكومات، فالنقطة العشرون من تقرير الأمين العام، تنص على اتصال مصطلحات الدبلوماسية الوقائية

1- تقرير الأمم المتحدة مجلس الأمن الدبلوماسية الوقائية تحقيق النتائج 26l08l2011
2- تقرير بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن 17l07l1992

وضع السلم وحفظ السلام أحدها بالأخر بصورة لا تتجزأ، فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها الى صراعات ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

ورد في تقرير معهد كارينجي للسلام أن الدبلوماسية الوقائية هي هدف لإجراءات وقائية أو وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة أو منع الصراعات الجارية من انتشارها أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات [1].

وهذا فإن الإطار التاريخي للدبلوماسية الوقائية ثم تداوله سياسيا وأمنيا ورسميا وأكاديميا وصحفيا مباشرة بعد التحولات العميقة التي مست هيكل وقيم النظام الدولي خلال نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين فهذه الفترة تعتبر المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية والتي تميزت بمشاهد كثيرة كتفكيك جدار برلين وتفكك المعسكر الشرقي وحل حلف وارسو واندلاع حرب الخليج [2] كل هذه الظروف وغيرها استغلتها الإدارة الأمريكية لإعلان عن ميلاد نظام جديد تسود فيه مبادئ الحرية والسلام والمساواة والعدالة واحترام روح القانون الدولي ولكي تأخذ هذه الخطابات المصداقية تم ربطها بمنظمة الأمم المتحدة وهو الأمر الذي ترجمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي في خطته للسلام[3].

1- سامي إبراهيم الخز، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 32l2011

2- انظر حفناوي مدلل الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق قانون الدولي عام2011

3- بن نافعة :الأمم المتحدة في نصف القرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت أكتوبر 1995 حيث قال بطرس غالي "إن تنامي الإقتناع لدى الأمم المتحدة كبيرها وصغيرها بأن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق أهداف الميثاق العظيمة : أمم المتحدة قادرة على صوت السلم والامن الدوليين وكفالة العدالة وحقوق الإنسان والقيام كما جاء في الميثاق بتعزيز الوقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية ،و بأن هذه الفرصة يجب ألا تهدر، ويجب ان لاتسمح أبدا بأن تعود المنظمة الى حالة الشلل التي أصابتها لحقبة من الزمن سلفت .

المطلب الأول: عناصر الدبلوماسية الوقائية

يمكن النظر الى الدبلوماسية الوقائية من نظرتين مختلفتين وكلهما متكاملتين وهي النظرة الشمولية أي الجانب النظري منها ثم النظرة الخاصة بمختلف الإجراءات الكفيلة بتطبيق الدبلوماسية الوقائية على أرض الواقع .

أولا : المنظور الشمولي للدبلوماسية الوقائية

يمكن التمييز داخل الدبلوماسية الوقائية بين عدة مستويات تبعا للجهة الموكل إليها تفعيلها أو حسب نطاقها الجغرافي أو مدى كثافة العمليات الإجرائية التي تتطلبها.

ولكن يظل أهم تمييز هو الذي يقسمها حسب المدى الزمني الذي يستغرقه تفعيل هذه الدبلوماسية لمنع نشوب النزاع المسلم ،و من ثم يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين نوعين من الدبلوماسية الوقائية[1].

أ ـ المباشرة : وهي تهدف إلى منع الصراع على المدى القصير والمنظور، اي أنها تباشر في مرحلة الأزمة التي يحتمل جدا أن تدخل مرحلة خطر التصعيد العسكري وزيادة حدته وانتشاره، وبالتالي تكون الضرورة ملحة ومباشرة الى فعل عمل معين لمنع تصعيد أو ازدياد كثافة الصراع، و غالبا ما يقوم بتفعيل إجراءات الدبلوماسية الوقائية في هذه الحالة طرف ثالث أو وسيط .

ب– الغير مباشرة : هي تنسحب على الإجراءات الوقائية المبنية على الصراعات الكامنة، والتي تحتمل أن تؤدي على المدى البعيد إلى نشوب نزاعات مسلحة وبالتالي فعمل الدبلوماسية الوقائية في هذه الحالة يعني بتوفير الظروف أو البيئة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي من شأنها أن تقلل احتمال الصراع إلى أدنى حد ممكن أو على الأقل عدم التهديد بتحويلها الى صراعات مسلحة، و هو ما يعرف بالمنع الوقائي العميق أو البنيوي مثل تخفيف حد الفقر أو القضاء عليه، مكافحة مظاهر الإستبداد السياسي والظلم الإجتماعي ونشر الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة

1 - انظر حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم و الامن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي، جامعة بسكرة كلية الحقوق عام 2011 ص 99.

والمخدرات والتجارة غير الشرعية في السلاح مع التمييز العنصري وتشجيع عوامل الإندماج بين الجماعات الوطنية ودعم التكتلات الإقليمية والجهوية وخلق الآليات الدبلوماسية والتحكمية والقضائية لفض المنازعات ولنا في السياسة الأمنية الأوروبية خير مثال للدبلوماسية الوقائية الشمولية والتي تتضمن[1]

1. سيادة القانون وبناءه
2. سيادة الحكم الديمقراطي الكفء
3. انتشار الحكم الرشيد
4. دعم الإصلاح السياسي والاجتماعي
5. حماية حقوق الإنسان
6. معالجة الفساد وسوء استخدام السلطة

فهذه العناصر شكل أفضل الوسائل لتعزيز السلم والأمن الدوليين وهي عناصر العملية شاملة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية أساسها احترام الإنسان وخدمته وحماية مستقبله[2].

و بالرجوع الى خطة السلام نجد ترجمة للمنظور الشمولي للدبلوماسية الوقائية والتي أجملها "بطرس غالي "في خمسة محاور وهي :

1 ـ السعي مبكرا إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب صراعات، والعمل عن طريق الدبلوماسية على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف .

2 ـ الشروع حال تفجر الصراع في صنع السلم بهدف حل القضايا التي أدت إلى نشوب الصراع .

3 ـ العمل عن طريق حفظ السلم ،على صوت السلام مهما كان هشا حتميا توقف القتال والمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها صانعو السلام .

1- انظر حفناوي مدلل الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق قانون الدولي عام 2011 ص 101

2- سامي ابراهميم الخزندار المرجع السابق ص 32

4 ـ التأهب للمساعدة في بناء السلم في مختلف مراحله إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للأمم التي مزقتها الحروب والنزاعات الأهلية وبناء روابط المصالح السلمية المتبادلة بين الأمم .

5 ـ التصدي بالمعنى الأوسع للأسباب العميقة للصراع العجز الإقتصادي والقهر السياسي ومتطلبات حلول هذه المشاكل تكمن في الإلتزام بحقوق الإنسان مع إهتمام خاص بحقوق الأقليات سواء كانت عرقية أو دينية أو إجتماعية و لغوية مع الإحتفاظ وصيانة وحدة الدول النقطتان 17و18من خطة السلام[1].

ثانيا: المنظور الخاص للدبلوماسية الوقائية وبعض تطبيقاتها في العلاقات الدولية

بالنسبة للدبلوماسية الوقائية تتجاوز مسألة محاصرة التهديد والتعامل المشترك معها وغالب ما تأتي عملية صنع السلام في مرحلة تالية أو متزامنة تقريبا مع الدبلوماسية الوقائية وكلهما جزء لا يتجزأ في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

حيث أشارت أجندة السلام لبطرس بطرس غالي إلى جملة من الأليات التي تعتمدها الدبلوماسية الوقائية وترتكز على خمسة عناصر إجرائية كفيلة بجعل الدبلوماسية الوقائية ممكنة التحقق في واقع العلاقات الدولية وهي :

1 ـ تدابير بناء الثقة :

لبعث السلام يجب أن تكون ثقة متبادلة بين الدول بحيث إذا غابت الثقة في العلاقات الدولية تسود جو من التسابق نحو التسلح وهنا يمكن أن يكون تبادل للبعثات العسكرية بصورة منتظمة وتشكيل مراكز إقليمية أو بينية إقليمية لتقليل المخاطر، وكذلك التجسس والاغتيالات وغيرها من أشكال العنف فإنها تهدد السلم والأمن الدولي[2].

ولكي تسود الثقة تقوم الدول فيما بينها كذلك بإجراءات اتجاه بعضها البعض كما تقوم بوضع ترتيبات للتدفق الحر للمعلومات والاعراب عن نواياها الطيبة بإنشاء آليات رقابة

1- حسن نافع المرجع السابق ص 377،382
2- تقرير الامين العام بطرس غالي الدبلوماسية الوقائية وصناعة السلام وحفظ السلم 1992

على الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحظر الأسلحة النووية ودعم دور المنظمات الإقليمية في حل النزاعات الدولية .

2 ـ تقصي الحقائق :

في حالة مواجهة الدولة الى الجرائم ذات طابع سياسي او حوادث عنف أو مزاعم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحدوث توترات خطيرة تلجأ الأمم المتحدة لإجراء تحقيقات محايدة ويقوم مجلس الأمن او مجلس حقوق الإنسان بتكليف بعض المنظمات المتخصصة ،في حين يقوم الأمين العام بإنشاء بعضها الآخر وهذا بناءا على طلب أي دولة من الأمم المتحدة، وحرى في السنوات الأخيرة تعزيز لهذه الألية بشكل فعال لدعم جهود الدبلوماسية الوقائية ومثال على ذلك التحقيق المشترك لتقضي حقائق وفاة مهاجرين غانيين موجودين في غامبيا عام 2007، واللجنة الدولية المدعومة في الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا عام 2007 وكذا فريق التحقيق حادث أسطول غزة 2010/05/31[1].

3 . الانذار المبكر :

يعرف نظام الإنذار المبكر توسعا وتحسنا كبيرين في مجال النزاعات الدولية خلال العقد الأخير وأنه شبكة للمعلومات في جميع انحاء العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث نزاعات دولية أو المرشحة للانفجار، فالحقيقة أن المجتمع الدولي يقوم حاليا برصد وتحليل عدد متنام في العوامل، بالإضافة الى المؤشرات التقليدية للصراعات المحتملة مثل التدهور السيء والأوضاع الاقتصادية، ويرجع التعقيد المتزايد لعمليات جمع وتصنيف وتحليل البيانات من أجل استجلاء الإنذار المبكر فهو بحاجة ماسة للاستجابة السريعة والفعالة التي تعد من اهم المشاكل التي تعترض الإنذار المبكر حيث وجدت قضية حصول الإنذار المبكر على اهتمام كبير ليس فقط في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات بل من جانب المنظمات الغير الحكومية والمجتمع الأكاديمي لكن مشكلة تحقيق استجابة سريعة وفعالة لإنذار المبكر لم تحظى بنفس الاهتمام[2]، ومن جهة أخرى أشاء

1- مجلس الأمن الدبلوماسية الوقائية تحقيق النتائج تقرير الأمن العام 08/26/ 2011 ص14

2- حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم و الامن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي، جامعة بسكرة كلية الحقوق عام 2011 المرجع السابق ص 104

وأعترف المشاركون في اجتماع " المائدة المستديرة 19 " بشأن المشكلات الراهنة للقانون الدولي الإنساني اعترفوا اعترافا كاملا بأهمية آلية الإنذار المبكر وينبغي دعم آلية الإنذار المبكر بالتشديد على نحو أكبر على تقصي الحقائق ومن الضروري الا يقتصر على الحصول على المعلومات ذات الصلة وإنما ينبغي أن يشمل أيضا استعداد الحكومات والمنظمات المعنية لاتخاذ التدابير الوقائية المناسبة إذا ما استدعى الأمر ذلك في ضوء المعلومات المتوفرة حتى يمكن ترجمة الإنذار المبكر إلى عمل مبكر[1].

4 . الانتشار الوقائي :

يعني نشر قوات الأمم المتحدة وقائيا، وهي قوات حفظ السلام عقب حدوث الاضطرابات والحروب الأهلية ونزاعات الحدود أو في ظروف ازمة وطنية بناءا على طلب من الحكومة أومن جميع الأطراف أو بموافقتهم ولهذا اقترح الأمين العام الأممي في أجندة السلام أن ترسل قوات حفظ السلام الأممية ليس بعد اندلاع النزاع وإنما بمجرد ظهور المعالم الأولى للنزاع وهذا النشر لا يتم عادة إلا يتم عادة إلا عندما تطلب دولة ما أو اطراف النزاع، ولها جملة من النتائج الإيجابية نخص بالذكر ما يلي :

- حماية دولة تواجه تهديد دولة أخرى .
- إعطاء إحساس بالأمان وتهيئة الظروف للتفاوض.
- تسهيل عملية نقل المساعدات وتوزيعها بعدالة ودون تخير[2].

ومن جهة ثانية فإن الانتشار الوقائي للقوات يواجه وللأسف كثيرا من العقبات السياسية غير أن هذا الأخير مجلس الأمن اتخد بالفعل في أواخر 1992 قرار[3] لم يسبقا له مثيل بإنشاء قوة عسكرية للأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا كتدابير وقائية، ولا تزال قوة الأمم المتحدة لانتشار الوقائي هي النموذج الوحيد للقوة الوقائية، وتعتبر تجربة ناجحة

1- تفادي النزاعات من وجهة النظر الإنسانية إجتماع المائدة المستديرة 19 بشأن مشكلات الراهنة سان ريمو سبتمبر مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا WWW :ahraorg/agacpss

2- بطرس بطرس غالي : أجندة السلام (تقرير الأمين العام سنة 1992).

3- حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم و الامن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي، جامعة بسكرة كلية الحقوق عام 2011المرجع السابق ص 105

من حيث أنها مكنت من منع نشوب الحرب في الجمهورية مقدونيا رغم شدة التوترات ونجد أيضا أزمة كوسوفو والدور الحيوي الذي تؤديه قوة النشر الوقائي لحفظ السلام [1].

5 . المناطق المنزوعة السلاح :

هي كتدبير وقائي تعني وجود مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بموافقة الطرفين باعتبارها وسيلة للفصل بين متحاربين محتملين أو على جانب واحد من الحدود بناءا على طلب أحد الطرفين من أجل إزالة أي ذريعة للهجوم .

ونثير هنا إلى بعض تطبيقات الدبلوماسية الوقائية على بعض النزاعات الدولية التي تدخلت فيها هيئة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن مثل القضايا العراق، ليبيا، الصومال وهاتيي.

أ حالة العراق في : 1991/04/05 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 688 في جاء فيه المجلس منزعج مما يتعرض له مندوبو العراق.

ب حالة ليبيا حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 748 في 1993/03/31 جاء فيه اهانا من المجلس أن قمع أي عمل ... ارهابي دولي يعد أمر ضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ت ـ حالة الصومال : اصدر مجلس الأمن قرار رقم 794 بتاريخ 1993/02/03 الذي أفر فيه على حجم المأساة الإنسانية .... الناتجة عن النزاع في الصومال ما يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين[2] .

ث . حالة هايتي : بتاريخ 1993/06/17 أصدر مجلس الأمن قرار 841 جاء فيه نقد لا حظه المجلس بقلق تدهور الأزمة مما أدى إلى النزوح الجماعي للسكان مما يشكل تهديد لسلم والأمن الدوليين .

1 تقر يرالأمين العام السنوي عن اعمال منظمة الأمم المتحدة 28l08l1998

2 ـ حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم و الامن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي، جامعة بسكرة كلية الحقوق عام 2011 المرجع السابق ص 101

المطلب الثاني : استراتيجية الدبلوماسية الوقائية

و يمكن اختزالها في أربع نقاط التالية :

أولا : استراتيجيات التدخل الخفيف والتدخل العميق

إن الهدف من درء النزاعات هو تقوية الوسائل التي يمكن عن طريقها من اندلاع النزاع، وإذا اندلع منع حدوث العنف أو إذا حدث الحد من الكوارث التي تصاحبه كالقتل الجماعي، واللجوء ومنع تكراره إذا ما وصل الأطراف للتسوية ومع التسليم بأن تحقيق السلام في النهاية يعتمد على اطراف النزاع أنفسهم، ومدى جديتهم إلا أن ما يمكن ان تحققه أطراف خارجية في تقريب مشقة النزاع أمر ذو اهمية بالغة في دفع بعملية السلام .

1. التدخل الخفيف ودرء الأزمة المبتدئة (إدارة الأزمة):

تعتبر الأزمة أولى لمراحل النزاع يمكن أن تتطور الى حرب ويمكن لها أن ترتد عدة مرات والمقصود هو التدخل الخفيف ودرء الأزمة المبتدئة، فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الأمن الدولي مسألة ذات أولوية في نظرية الأمن الجماعي[1]، وان العلاقات الدولية تتسم بين حالة الحرب وحالة السلام وهذا ما جعل من الدول بتعزيز قدراتها العسكرية في نفس الوقت الذي تعزز فيه علاقاتها الدبلوماسية واتصالات مكثفة لتغليب حالة السلام على حالة الحرب وهي مساعي درء الأزمة وهناك هدفان من درء الأزمة

أ . الأول وقوع التصعيد في التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى الحرب .
ب . دعم الجهود التي تبذل لتحريك أطراف النزاع نحو السلام .

كما ان توفر المعلومات بين عدوين محتملين فإن حالة التوتر تزول عندما يفهم كل منهما الأخر بدرجة كافية من خلال تفسير تلك المعلومات التي توفرت لدى كل منهما وهناك مفهومان يرتبطا بدرجة وثيقة بدرء النزاعات :

- مفهوم إدارة الازمة

1- عبير الفقي : مجلة البحوث والدراسات الأفريقية تاريخ 2012/07/08

➢ مفهوم إدارة السلام

فإدارة الأزمة مطلوبة عندما تبدأ الأزمة المبتدئة في التصاعد بصورة يصعب التحكم فيها حيث يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الأدوات تشمل التهديد بإستخدام الوسائل القهرية أو العسكرية في نهاية الأمر، أما إدارة السلام والتي تعني إدارة حالة السلام بوسائل تمنعها من التدهور إلى حالة الحرب فهي تركز على دعم وتقوية حالة السلام، وبالتالي مفهوم الوقاية من الأزمة تعني تسخير كافة الجهود لوقف التصعيد كمرحلة أولى، ثم دعم السلام كمرحلة ثانية ومن الأنشطة التي ترمي لوقف التصعيد يمكن إجمالها في مايلي :

- إقامة وتسهيل قنوات الإتصال بين اطراف النزاع .
- الدعوة الى عقد مفاوضات وتحقيق الإجماع حول موضوعات الأمن الإقليمي .
- زرع الثقة بين الأطراف ووضع إجراءات تعزز الأمن .

2. التدخل العميق وتطوير حسن الإدارة والحكم الراشد :

إن استراتجيات معالجة الأسباب الجذرية للنزاع يعكس لنا آليات التدخل العميق والتي تعني معالجة المشكلات المغروسة في النظام الدولي الحالي أو المشكلات الموجودة بين دولة وأخرى أو على مستوى نزاع أطرافه داخل الدولة نفسها[1] .

و على المستوى الداخلي للنزاع نجد أهم ما يمكن أن نتهم به إستراتجية التدخل العميق تتمثل في استعادة حسن الإدارة المحلية، والقومية والدولية بحيث تصبح أكثر تجاوب مع الحاجات الإنسانية .

و نرى أن النظم الأوروبية قائمة على أساس حكم القانون من خلال وجود منظمات قادرة على تماشي المصالح الأساسية والشرعية عند إدارة عملية الصراع ويمكن ذكر بعض منها [2] .

1 - انظر ناصري سميرة، الاليات الدبلوماسية الجديدة في ادارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية جامعة بسكرة 2010/2009.

2- د حسين بهاز استاذ السياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة مقارنة نظرية لظاهرة الصراع الدولي .

ثانيا : استراتجية الوقاية العملية :

تهدف استراتجية الوقاية العملية إلى وقف تصعيد النزاع فهي تعمل في إطار وضع السلام وهي مرحلة تسبق النزاع .

فالحديث عن الوقاية العملية يحتم علينا أن نتناول استراتجية مواجهة الأزمة بإعتبارها أولى مراحل النزاع فهناك في أنديات الوقائية الدبلوماسية من فرص المتاحة ما يمنع حدوث العنف أو يحد منه إذا حدث ومثال ذلك في روندا حيث توفرت على الأقل فرصتان للمجتمع الدولي لممارسة درى الكارثة التي حلت في افريل 1994 [1].

و لكن الدول المنظمة والمجتمع الدولي لم يعبروا تلك التحذيرات أي انتباه .

وعلى العكس من ذلك فهناك في المقابل العديد من الأمثلة التي تشير إلى أن المجتمع الدولي استغل الفرص التي سنحت له في درء النزاع في وقت مبكر فقد بادر مجلس الأمن الولي على سبيل المثال بنشر أول قوة حفظ السلام وقائية في مقدونيا عام 1992 [2].

وتقع مسؤولية الوقاية العملية وفقا للحالات المذكورة والتجارب السابقة على الأقربين وذلك طالما أن اطراف النزاع لا يستطيعون الوصول إلى حلول من جانبهم للنزاع وبالتالي قيام أطراف خارجية بذلك يعد ضروريا.

وتعتمد الوقاية العملية في الأساس على الالتزام الطوعي والمبكر للطرف الثالث لخلق الظروف المواتية التي يمكن القادة لدى أطراف النزاع من تجاوز المشكلة قبل أن تستفحل، وهذا الالتزام يجب أن تقابله أربعة من العناصر التي لا تؤدي بالضرورة إلى حل النزاع، وإنما تساعد على الأقل على حله وهي :

أ . **العنصر الأول** : لا بد من وجود عامل قيادي قد يكون منظمة أو دولة أو شخص محدد يتمتع بدرجة من المصداقية لدى أطراف النزاع يتيسر له حشد الجهود، الوقائية لدى أطراف النزاع واستغلالها لدرءه .

ب . **العنصر الثاني** : وجود نهج سياسي عسكري يهدف الى وقف وربط جوانب المشكلة السياسية والعسكرية ببعضها البعض .

1- سوارس سرفي سوداتيل 30l10l2009 رواندە والنهوض من تحت رماد المحرقة .
2- اللجنة الإستشارية الأمم المتحدة www/org acabq docunants

ت . **العنصر الثالث** : توفير الموارد الكافية لتغطية التزام الطرف الخارجي بدعم العملية الوقائية .

ث . **العنصر الرابع** : وجود خطة لاستعادة السلطة في الدولة المعنية بالنزاع الداخلي بعد تسويق .

ثالثا : إستراتيجيات الوقاية الهيكلية

يطلق على الوقاية الهيكلية مصطلح بناء السلام، وهو يتضمن عددا من الإستراتيجيات، يأتي فيما بينها إقامة نظام القانوني وآليات محلية وترتيبات تعاونية لتسوية النزاع، ويمكن القول أن الفرق بين إستراتيجيات الوقاية العملية والهيكلية تتمثل في أن الأول تأتي أو تعمل قبل إنفجار الأزمة أو إندلاع أو بعد إندلاعه، بينما الثانية تعمل بعد تسوية النزاع وتهدف إلى تجنب إندلاع النزاع مرة أخرى، ولهذا سميت بإستراتيجيات بناء السلام بمعنى هياكل ومؤسسات جديدة تلبي الحاجات الإنسانية لمختلف الجماعات، حيث تناولت الدراسة التي أجرتها لجنة كارنجي إلى ثلاث عناصر إذا توفرت في أي دولة يمكن للشعوب من العيش بصورة كريمة وهي [1]:

1. الأمن: إن معظم النزاعات المسلحة انفجرت بسبب سعي الإنسان إلى تحقيق أمنه وأمن المكان الذي يعيش فيه ،حيث نجد في وقتنا الحالي مهددات كالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومصادر النزاعات الداخلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والتمرد وكذلك إنتشار الأسلحة البيولوجيا والكيماوية التي تثير مشكلة الوقائية وبالتالي تم عقد عدة مؤتمرات وبروتوكولات للحد منها ومنعها [2].

2. الرفاهية: وهي أن يتوفر لإنسان حاجات الأساسية في ذلك مستوى الخدمات الصحبة والتعليم وفرص الحصول على الرزق وفي هذا الإطار رصدت لجنة كارينجي أن النمو الإقتصادي بدون المشاركة الواسعة يؤدي إلى الخسار الميل للجوء للعنف وسيؤدي ذلك إلى التصعيد التوتر .

1- مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث www.projocenter.com
2- الأمم المتحدة مكتب شؤون نزع السلاح مؤتمر الإستعراض السابع لإتفاقية الأسلحة البيولوجية .

3. العدالة: يعني بها وجود قانون سلمي يدعم الحقوق والواجبات الإنسانية ويمكن ذكر أنواع للعدالة وهي :

- العدالة الدولية .
- العدالة داخل الدولة.
- العدالة الإجتماعية.

الفصل الثاني:

إستخدام الدبلوماسية كألية وقائية لحل الازمة الليبية

تعرضت ليبيا شأن العديد من البلدان العربية لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبير في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد معمر القذافي وأفراد أسرته لما يقارب 41 عاما، وسيطرة القبلية على مفاصل الدولة، مما حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار، وقد كانت هناك مجموعة من التراكمات والدوافع الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب إلى إعلان انتفاضته والمتمثلة بالكبت السياسي، والتمايز المناطق والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، ولعل هذا ما يفسر سر انطلاق الأحداث في المناطق الشرقية من البلاد. ومن خلال تحليل الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ تولي العقيد القذافي سدة الحكم ،نستدل على قوة النظام، فنرى أن الشعب لم يستطع قيادة عملية التغيير بنفسه، نتيجة للسياسة الصارمة لنظام القذافي، والذي جعل لنفسه أسسه الفكرية، وأوجد لنفسه الأدوات والآليات التي تضمن إستمراريته ومنها تشكيل اللجان الثورية، إلى جانب اعتماده على السياسة القبلية، كعنصر أساسي في نظام حكمه، لذا نجد أن حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مداها وتطورت لتصبح نزاعا مسلح بين المعارضة والنظام، وتعدى هذا النزاع نطاق التحكم والسيطرة، بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي إلى التدخل من خلال قوات حلف الناتو، فالدول الغربية لها أجندة، لكن الأجندة لم تكن سابقة للثورة الليبية، ولكنها أجندة بدأوا رسمها للتعامل مع النتائج، بل وكيفية توجيه النتائج، والانطلاق نحو الوجهة لابد من البحث في خلفيات اندلاع الأزمة ومسارها والدوافع .

المبحث الأول: تطبيق الدبلوماسية الوقائية لحل الازمة الليبية في اطار الامم المتحدة:

منذ اندلاع ثورة 17 فيفري 2011 تبنت الامم المتحدة مسارا لبناء الدولة عبر دعم العملية السياسية، وشكل توفير الحماية للثورة والنظام الجديد محور اهتمام المنظمة الدولية بجانب رفضها المستمر لفكرة التدخل العسكري، وكان من المفترض خفض دور(بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا)، لكنه مع الازمة الحالية زاد دورها بشكل واضح، وهو ما يثير الجدل حول اتساق السياسيات الدولية مع تطلعات الثورة الليبية وقدرتها على حل الصراعات.

وفي الفترة الاخيرة قام الامين العام للأمم المتحدة بزيارة لليبيا عبر طرابلس لاجل دعم الحوار الوطني في غيدامس، ورغم وقوعها تحت سيطرة حكومة المؤتمر الوطني العام لم يلتق مع نوري ابو سهمين رئيس المؤتمر، وبغض النظر عن الموقف القانوني للأمم المتحدة لا تشكل هذه المواقف دعما للحوار السياسي بقدر ما تثير الاشكالات حول دور المنظمة الدولية اتجاه الازمة السياسية في ليبيا[1].

المطلب الاول :خلفيات ومسار الأزمة الليبية(تطورات الازمة الليبية واسبابها)

لقد ظهرت الأزمة في ليبيا على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة وقوات وكتائب معمر القذافي من جهة أخرى، وقد تطورت الأزمة إلى نزاع مسلح، تقوده حركات سياسية وميليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة معمر القذافي، وفي ظل تراكم الأحداث الدامية، وتجاوزها للأطر الداخلية التي لم تقدر على احتوائه وضبط تداعياته، الأمر الذي افضى إلى تدويله، وذلك بنقله إلى مجلس الأمن وتدخل المنظمات الإقليمية وتسليط الآلة الإعلامية العالمية على الأحداث في ليبيا وتداعياتها وخاصة ما تعلق منها بالبعد الإنساني، فما هي الأسباب التي أدت إلى اشتعال الحراك الشعبي في ليبيا، ومن ثم تطوره إلى نزاع مسلح ؟.

1- د. خيري عمر، دور الامم المتحدة في ليبيا :تداخل السياسية والقانون والارهاب،1 نوفمبر2014سا:18:53
www.mugtama.com/reports/item/9609

أولا: جذور الأزمة في ليبيا والعوامل المغذية لها:

من المسلم به بأن الأوضاع السياسية تتأثر إلى حد ما وتتشكل وفقا للظروف التاريخية السائدة في المنطقة وما يحيط بها، وكذلك فان الكراهية المتراكمة وفقدان الثقة بين الشعب الليبي والنظام القائم تحولت إلى سبب كافي لتفجير الأزمة، وتعتبر الظروف السياسية والاقتصادية من أقوى الدوافع تأثيرا في تأجيج الأزمة، فالبعد السياسي ذات صلة بمظالم مرفوعة ضد السلطة السياسية ،وكذلك عملية التوريث في السياسة لأبناء القذافي بحيث يتحكمون في الملفات الرئيسية السياسية والأمنية والاقتصادية.

كما أن للموقع الجغرافي الذي تختص به ليبيا أهمية إستراتيجية كبيرة إذ تشغل جزء مهما من دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، فبذلك تأتي أهميتها سياسيا جغرافيا من موقعها كدولة متوسطية، وتبلغ مساحتها 2957541 كم2، وعدد سكانها ستة ملايين نسمة، يدين جميع سكانها الإسلام وهم على مذهب الإمام مالك[1] وسنحاول رصد وتحليل أهم العوامل الداخلية المباشرة وغير المباشرة التي دفعت إلى الأزمة الليبية.

1- العوامل التاريخية والسياسية

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصارا على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول أنه وان كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينيات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين "القذافي"ونظامه وتلك المدن، في

1- إسماعيل دنيا الأمل: إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، الحوار المتمدن، العدد3061 تاريخ2010/9/21 ص 2

ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين، عناصرها الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء، وعلى الصعيد السياسي.

يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها: الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة[1]

مغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعو ا ر بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين.

حيث أن القذافي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري في 2 سبتمبر 1969 على الملك إدريس السنوسي، وفي سبيل أن يضع له شرعية سياسية قام بتأسيس حزب سماه الاتحاد الاشتراكي العربي، محاكاة لما فعله جمال عبد الناصر في مصر، لكن الأمر لم يدم طويلا فقد حُل الاتحاد الاشتراكي العربي. وكان حله لهذا التنظيم السياسي قد جاء لاعتقاد القذافي بأنه لم يكن يمثل آلية من آليات الزعامة التي ينشدها لنفسه، إضافة إلى ذلك إن قيام هذا التنظيم قد يشجع أو يحفز قوى لتأسيس أحزاب أخرى، وهذا ما يتقاطع مع الزعامة التي يبتغيها القذافي وطموحاته الشخصية في الاحتفاظ بالحكم لوحده.

فليبيا التي شهدت حياة سياسية حزبية لمدة قليلة في الأربعينيات، دامت لبضع سنوات، وانقطعت لمدة ستين عاما، بل إن الانتخابات نفسها ظلت غائبة طوال عهد القذافي الذي امتد لأكثر من اثنين وأربعين عاما، وأصبح ما لا يقل عن 91 في المائة من أبناء الشعب جاهلا لكلمة اقتراع أو صناديق انتخاب[2] .

وكان للعامل القبلي الأثر الكبير في استبداد النظام الليبي السابق، فعدت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة في ليبيا، ولهذا لا يمكن لأي سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي، فلجأ إلى دعم القبائل من أجل التخلص من معارضيه أو رفاق دربه الذي شاركوه في الانقلاب 1969، بل استثمر القبيلة كأحد آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يديم حكمه لأطول

1- مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصرا ع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، جامعة القاهرة،2011 ص18
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

2- نفس المرجع ص92

مدة ممكنة، إن هذه الطريقة التي لعب فيها القذافي الورقة القبلية من الاستبعاد إلى شراء الولاءات أدت إلى منافسات بين القبائل في محاولة كل منها الحصول على المنافع والامتيازات مستفيدا من توزيع الريع النفطي عليها بشكل واسع 1.

وفي حقبة السبعينات، أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، وهي طريق ثالث يمزج به الرأسمالية والماركسية، فقد دعت النظرية الثالثة إلى الديموقراطية المباشرة المؤسسة على التنظيمات الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ويتمثل أحد المبادئ التأسيسية للجماهيرية الليبية في المقولة التي يُعلنها الكتاب الأخضر والتي تقول بأن التمثيل تدجيل" وبعدم السماح بأي تمثيل سياسي رسمي.

وقوض القذافي في الوقت نفسه، التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية، كما قوض الجيش ذاته ولقد كانت المناصب الإستراتيجية داخل هيكلية السلطة خصوصا قيادة الوحدات الأكثر ولاء في قوات الأمن في يد أعضاء أسرة القذافي نفسها، وعشيرته وقبيلته وغيرها من القبائل المتحالفة معها على نحو وثيق تنامت المعارضة الليبية منذ سبعينات القرن الماضي.

وأدت الانشقاقات والانقلابات المضادة ضد النظام إلى إعدام سبعون شخص بعد اتهامهم بالتخطيط لانقلاب في سنة 1970 وهؤلاء كانوا يمثلون نصف التنظيم الثوري الذي قاد الثورة ضد الملكية، وتزايدت المحاولات الانقلابية للتخلص من النظام الليبي ومنها الانقلاب الذي قادته الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام 1981، والى جانب انقلاب عام 1975 والذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة، وتمكن القذافي من القضاء عليه ومارس القذافي القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين عبر العقوبات الجسدية، والحبس، والنفي الإجباري ضد الآلاف من المنشقين بهدف الحفاظ على سلطته، مما أدى إلى انسداد سياسي في هيكل الدولة، ومن جهة أخرى.

1-المديني، توفيق: ربيع الثوا رت الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 382 ،السنة 2011،ص231

عمل النظام على التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي " لوكيربي"، والطائرة الفرنسية.

2 – العوامل الاقتصادية

تعد ليبيا واحدة من الدول العربية المهمة المصدرة للنفط والغاز وتشكل الموجودات والاحتياطات النفطية هدفا أساسي ا للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية، إذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، هذه الثروة لم يستفيد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة سيما ثروة النفط، الذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها، وبما أن هذه الثروة من المفترض أن تسهم في فرص ازدهار المواطنين بالمقابل فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، إذ تقدر أرصدة الفوائض المالية النفطية، بالمليارات من الدولارات فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته.

ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها القدافي هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي، بسبب الفساد المستفحل الذي عزز من دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشرات مدركات الفساد لعام 2011 جاءت ليبيا بالمرتبة متقدمة منظمة الشفافية[1].

لقد اغتنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدلا من أن يجعل القذافي من ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود، ومن خلال حكم ديموقراطي سليم، دولة حديثة تكون نموذجا عربيا ويؤثر ايجابيا في الدائرة الأفريقية، أصبح

1– تقرير مدركات الفساد لسنة 2010، منظمة الشفافية العالمية
http://www.transparency.org/getinvolved/report

النموذج الذي يثير السخرية، ويمثل واحدا من ابشع الأنظمة القمعية العربية وبدد القذافي ثروة البلاد في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج ومغامرات باهظة التكاليف في الخارج، فضلا عن تبديد الأموال في بناء برامج أسلحة الدمار الشامل والتي سرعان ما تنازل النظام عنها.

في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة المرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم لقد كلفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا، المليارات من الدولارات إلى جانب تدهور صناعة النفط والى إضعاف النظام بصورة كبيرة، وأدت إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من المواطنين الليبيين لا سيما من ذوي الدخل المحدود من الموظفين وأصحاب القطاع الخاص، وما ا رفقه من تقييد الملكية الخاصة، ومنع القطاع الخاص من أخذ دوره في تنمية الواقع الاقتصادي، والاتجاه بدلا من ذلك إلى تعزيز دور القطاع العام ومركزية الدولة في التعاقد مع الشركات الأجنبية للاستثمار في بعض القطاعات التي تعود بالفائدة على النظام وأهمها القطاع النفطي مما شكل فرصة كبيرة للمقربين من النظام الليبي للإثراء على حساب الشعب الليبي مستغلين غياب الشفافية وانتشار الرشوة في العقود مع هذه الشركات.

نخلص مما تقدم إلى أن النظام الليبي السياسي الليبي السابق مال إلى التركيز الشديد للسلطة في يد القذافي، وبأيدي مجموعة صغيرة من الافراد في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالكفاءة، واحتكار الاقتصاد وسوء توزيع الثورة، فنشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد والإفساد الذي ضرب كافة جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام، او انعكست كل هذه الظواهر الاستبدادية في السياسة والاقتصاد على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي، مما أدى إلى تصاعد نقمة الرأي العام ضد النظام الليبي[1].

1- مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصرا ع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، جامعة القاهرة، 2011 ص26
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

3- تدهور أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة:

من الحوادث التي توضح طبيعة حكم القذافي مجزرة سجن أبو سليم في شهر يونيو 1996 حيث قامت قوات الأمن الليبي بإطلاق النار على السجناء، وهو ما أسفر عن مقتل نحو 1269 سجين ولم تخضع هذه الحادثة لأي تحقيق فعال)[1] .

ووجهت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية انتقادات شديدة

للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعربت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء2

وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012م أنه "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات قدرا يُذكر من التسامح إزاء المعارضة، وعُوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان، واستمر احتجاز معتقلين سابقين في معتقل خليج غوانتنامو، كانت السلطات الأمريكية قد أعادتهم إلى ليبيا، وقُبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة، ولم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظل جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضالعا في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب[3].

4- التغير الديموغرافي

عامل آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام وهو التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي يشكل الغالبية من مجموع السكان تحت سن 15 عاما وكذلك يعيش 81 % من الليبيين في

1- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية ايلاك، يناير 2012ص14

2- مهدي نفس المرجع

3- تقرير حالة حقوق الإنسان لسنة 2012، منظمة العفو الدولية

http://shop.amnesty.org/collections/amnesty-international-report-arabic

المناطق الحضرية، أي المدن والبلدات، لم يكن الشباب مستعد ا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات، مما جعلهم يعيشون أزمة اقتصادية ونفسية واجتماعية أدت إلى قمع روح الابتكار وتدني جانب الإبداع، فقل ولائهم للوطن.

مثل الشباب الوقود الأساسي لاندلاع حركة التمرد والثورة في ليبيا، وكذلك قادة الانتفاضة والاحتجاج كانوا محامون وقضاة ومثقفون وصحفيون وكتاب، فنجاح النموذج المصري والتونسي ساعد علي انتقال "النموذج" إلي ليبيا، وحيث تشهد المنطقة العربية تفاعلات وتأثيرات سياسية متبادلة عابرة للحدود بين دولها في إطار المد الانفتاحي السياسي في دولة معينة، والذي يتم استيعاب جانب منه

5- مجال الإعلام والمعلومات والاتصالات:

لعبت التكنولوجيا وثورة الاتصالات دوار أسياسيا في عملية التعبئة والتحضير للانتفاضة ومسيرات الاحتجاج الليبية، ومكنت الشباب وقوى المعارضة الليبية من التواصل والاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر بعيد ا عن رقابة الدولة، مما يسمح لها بحشد الرأي العالمي أو لفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يتورط فيها النظام الحاكم[1].

فوسائل الاتصال الحديثة مثل الفيس بوك وتويتر وغيرها من وسائل الاتصال، كما هي وسائل الهاتف المحمول واستخدام الايميل التي يجيدها ومن خلال هذه التقنيات تنتقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دولة إلى أخرى، وهو ما يساعد علي نشر ما يعرف بعدوى الديمقراطية عبر الحدود، كما لعبت المساجد ودور العبادة دوار مماثلا كأطر للحشد وملتقيات للتجمع يصعب على النظام القائم إغلاقها، ومنع الناس من ارتيادها خاصة مع كسر حاجز الخوف.

1- انظر تيسير ابراهيم قديح التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011 مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية جامعة الازهر غزة 2013 ص 119

ثانيا: مسار الأزمة

كان من الممكن أن ينتفض الشعب الليبي على نظامه لإسقاطه، كما فعل الشعب العربي في تونس ومصر، وكما تحاول شعوب عربية أخرى فعله في أقطارها، من خلال ثوارث شعبية سلمية غير مسلحة.

إلا أن هذه الظروف لم تتوافر جميعها للشعب الليبي، واضطرت الأحداث أن تجر أطراف منه إلى انتفاضة مسلحة، وهي مهما كانت التبريرات المقدمة لذلك لا تكافؤ بينها وبين كتائب القذافي المدججة بالسلاح والتي يقود معظمها أبناؤه، كما لم تشارك في بداية الانتفاضة مدن رئيسية أخرى غير بنغازي اتسمت المظاهرات بالسلمية في بادئ الأمر سيما في بنغازي والمدن الشرقية[1].

حيث نادى المحتجون بإصلاحات ومطالب شعبية متعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن النظام السياسي لجأ إلى الرد العنيف بإطلاق النار على المحتجين في بنغازي والبيضاء في 25شباط/ فيفري 2011 مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات منحى أخر نحو تمرد على نمط العلاقات السائدة في الدولة والمطالبة في شكل أهداف محددة بإسقاط النظام القائم.

ومما ا زاد من وتيرة الانتفاضة المسلحة نجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق من سلطة النظام واستيلاءهم على معظم ماركز الأمن وأجهزة الاستخبارات وتحديدا المناطق الشرقية من البلاد، وعلى أثر تصاعد المواجهة بين الثوار والنظام، قام النظام باستخدام الطائرات والمدافع في قصف المناطق الثائرة.

وانشق الكثير من ضباط الجيش من أبناء المناطق الشرقية، فلقد أسهم انحياز العديد من القادة العسكريين والجنود في القواعد العسكرية لصالح الثورة في عزل نظام الحكم، وتعزيز مواقع الثوار الذين بدأوا يسيطرون على منطقة بعد منطقة والتي بدأت بالسيطرة على شرق ليبيا وامتدت إلى باقي المناطق الأخرى، حيث تم إنشاء المجلس العسكري المؤقت

1- انظر تيسير ابراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011 ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية جامعة الازهر غزة 2013 ص 130

الذي شرع بدوه في تشكيل جيش التحرير بهدف الدفاع عن المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار[1] .

أدت هذه الأحداث إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى كل من مصر وتونس وبلدان الساحل الأوروبي، مما أضاف إلى الوضع القائم تراكمات إنسانية، وهي تشكل بذلك إشهار للنزاع بالشكل الذي يوفر على القوى الدولية الجهد في إيجاد مص وغات للتدخل، فالتدويل الحقيقي للنزاع نفذ من بوابة الأوضاع الإنسانية.

إن الطبيعة الشخصية للعقيد معمر القذافي تتسم بالعناد والتصلب في مواقفه، والتهور في ردود فعله، ومن غير المتوقع أن يتنازل بسهولة لمطالب المنتفضين، فهو لم يتنازل لمطالب زملائه في مجلس قيادة الثورة، وتعامل مع معارضيه بقسوة غير معهودة، إن العديد من رجال نظام القذافي تخلوا عنه قبل سقوطه، وانضموا إلى صفوف المعارضة بعد أن فتحت ثورة 29 فيفري أفقا أمام التغيير.

وأعلنت الكثير من الشخصيات السياسية الليبية احتجاجها على ممارسات النظام القمعية، ومن ثم انسحابها من العمل السياسي مع النظام القائم، وكان في مقدمة هؤلاء المستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل آنذاك، وكذلك وزير الخارجية الأسبق وممثل ليبيا في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم واللواء عبد الفتاح يونس وزير الأمن، وموسى كوسه وزير الخارجية آنذاك، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الاحتجاج والتمرد، وعلى الرغم من تعدد الدعوات والمبادرات الدولية من أجل إيجاد حل سلمي للصراع المسلح المحتدم في ليبيا، بيد أن الإشكالية الكبرى التي تواجه جميع هذه المبادرات السلمية أنها لا تفي بالحد الأدنى من مطالب الثوار الليبيين الذين لا يرون إمكانية وجود القذافي أو عائلته عند تقرير مستقبل ليبيا بعد الثورة 2.

ثم قامت قيادة الانتفاضة، وبتشجيع من جهات في الداخل والخارج، وبمبادرة خليجية، ثم من جامعة الدول العربية، بالاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي

1- مرجع سابق انظر تيسير ابراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011 ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية جامعة الازهر غزة 2013 ص 130 ص 217

2- عبد الرحمن، حمدي: التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية، الاقتصادية ،العدد أبريل 2011ص12 http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.htm

بتبريرات مختلفة، وكان أهم هذه التبريرات هو حماية المدنيين الليبيين من بطش نظام القذافي.

وتم ذلك من خلال استصدار مجلس الأمن للقرارين رقم 1970 و1973 لإعطاء الشرعية للتدخل الدولي في ليبيا1، وقد ساهم اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي في تأكل مكانة النظام الليبي وانهيار شرعيته السياسية وعزله، إذ تم التعامل مع المجلس الوطني باعتباره ممثل شرعي للشعب الليبي ،وبالفعل فقد تم إسقاط نظام القذافي وتم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب لتتولى إدارة شؤون ليبيا.

المطلب الثاني: دور الوساطة الدبلوماسية الاممية لحل الازمة في ليبيا :

كشف استاذ القانون الدولي الدكتور محمد الزبيدي في تصريح خاص لبوابة افريقيا الاخبارية على ان بعثة الامم المتحدة في الدعم في ليبيا تعد بعثة سياسية خاصة متكاملة تم انشائها في 16 سبتمبر 2011 بقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة 2009-2011 بناءا على طلب من رئيس وزراء حكومة المجلس الانتقالي المؤرخ في 14سبتمبر 2011 لدعم السلطات الجديدة في البلاد.

مع مضي الوقت تحول دور البعثة من جهة داعمة ذات صفة استشارية الى سلطة فعلية بيدها مفاتيح الحل والعقد، فبعد صدور قرار مجلس الامن 2174 حدثت تغيرات جوهرية في دور الامم المتحدة في ليبيا، ويتمثل ذلك في تعديل اختصاصات بعثة الدعم وتوسيع نطاق الرقابة الدولية على الكيانات والافراد الليبيين، وهو ما صار يعطي اطارا واسعا للتدخل في الشؤون الداخلية بصلاحيات تنفيذية واسعة في تقرير المسؤولية عن الانتهاكات واعداد قوائم المتهمين، وهي مسؤولية خطيرة في ظل عدم وضوح متطلبات التحقيق في الجرائم ووجود نزاع على السلطة واتساع نطاق العنف2.

1-حسيب، خير الدين : ليبيا.. إلى أين؟ سقوط نظام القذافي.. ولكن؟، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، السنة أيلول 2011 ص9

2- قرار مجلس الامن رقم 2174 بشأن ليبيا الصادر في 27اوت 2014 مختصر لقرار مجلس الامن بشأن ليبيا في قرار تبناه اعضائه بالإجماع استنادا على الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وسع مجلس الامن نظام العقوبات الدولية التي تستهدف ليبيا لتشمل مختلف الميليشيات المتقاتلة في هذا البلد، بحيث ستشمل العقوبات، حظر السلاح وتجميد الاموال والمنع من السفر، وسيتم تحديد الافراد او المجموعات التي ستعاقب من قبل لجنة متخصصة تتبع مجلس الامن .

وقد تضمن القرار4/2174 ادراج الافراد والكيانات التي تخترق القانون الدولي الانساني وتهدد السلم والاستقرار او تعويض التحول السياسي او تقديم دعم لها ووضع اربعة مستويات للاتهام بارتكاب انتهاكات وهي : التخطيط او شن هجمات ضد مرافق الدولة، او تقديم الدعم للجماعات المسلحة والشبكات الاجرامية، او العمل لصالح المدرجين في القائمة الجنائية الدولية وبهذا اصبح من حق البعثة اعداد القوائم الجنائية او في تقييم انتهاكات القرار الدولي، وبذلك اصبحت جهة قضائية ورقابية ناهيك عن الدور السياسي والدستوري والتشريعي على حد قوله .

واشار استاذ القانون الدولي الى ان السبب يعود الى تغول البعثة لضعف الحكومات الليبية على مختلف تنوعاتها وتوجهاتها فضلا عن خوف قادة الميليشيات من ادراجهم ضمن قوائم المطلوبين الامر الذي هيئ السبيل للبعثة الاممية بان تكون القوة الوحيدة التي تصنع القرار وليس رئيس البعثة سوآءا كان مارتن كوبلر الذي تولى منصبه في اكتوبر2015 خلفا للاسباني برناردينو ليون الذي عمل منذ اوت 2014، واوضح الاستاذ احمد الزبيدي ان بعثة الامم المتحدة هي بعثة سياسية اسوة باي بعثة يمكن للدولة المضيفة عدم الموافقة على وجودها او رفض رئيسها طبقا لمعاهدة فيينا1 للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي ن زيادة على ان وجود بعثة الدعم قد جاء استجابة لطلب حكومة المجلس الانتقالي وبالتالي يمكن للسلطات الليبية الغاء او تجميد هذا الطلب2.

على اثر اسقاط القذافي صار التحكم في مؤسسات الدولة مستحيلا خاصة مع الانقسامات اين تحولت الكيانات لميليشيات وكتائب قبلية متناحرة للفوز بالأراضي الليبية بعيدين كل البعد عن اي مصلحة وطنية مستثمرين الانفلات الأمني الحاصل، هذا الواقع

وبموجب نص القرار فان العقوبات ستستهدف الافراد والكيانات التي ترتكب افعال تهدد السلم او الاستقرار او الامن في ليبيا وافعال تعرقل عملية الانتقال السياسي، ويوضح نص القرار ان الامر يعني بالخصوص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان وعن الهجمات على البنى التحتية مثل المطارات والموانئ البحرية او المقار الدبلوماسية الاجنبية في ليبيا .كما يشمل القرار الافراد او الجهات التي تدعم المجموعات المسلحة التي تدعم الجريمة المنظمة من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد النفطية للبلاد .من جهة اخرى نص القرار على وجوب الحصول على موافقة اللجنة المكلفة بادارة العقوبات للقيام بعمليات تزويد او بيع او نقل اسلحة او ذخائر الى ليبيا، وكان الامر لا يحتاج حتى صدور القرار سوى ابلاغ الحكومة الليبية للجنة بمشترياتها من السلاح .

1- معاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية 18 افريل1961

2-عبد الباسط بن هامل، بوابة افريقيا الاخبارية 24 مارس 2017 www.Afrigatenews.net

المرير الذي تخطى امن ليبيا الى تهديد للأمن والسلم الدوليين، ما ادى الى محاولة المجتمع الدولي للبحث حول احتواء الازمة الليبية منها ما كانت محاولات جادة من عدة اطراف فاعلة اهمها ايفاد مبعوثين دوليين للسعي للخروج من هذه الازمة .

أولا: المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليبيا (عبد الاله الخطيب):

قام الامين العام للأمم المتحدة في 3 مارس2011 بدعوة عبد الاله الخطيب[1] ليصبح مبعوثا خاصا للأمم المتحدة في ليبيا، قبل المنصب لمدة سنة وعين رسميا في 7مارس 2011 بعد اتفاق بين الامين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية الليبي موسى كوسى.

لم تكن مهمة المبعوث الاممي هينة لأنهاء تلك الصراعات التي سيكون التوفيق فيها من الجانبين صعبا.

وكانت التوقعات في مقر الامم المتحدة حول هذه الوساطة منخفضة جدا لاعتقادهم ان خلع القذافي لن يخلع بسهولة، غير ان السمعة الطيبة لعبد الاله الخطيب وفهمه العميق للمنطقة وتحدثه العربية كان يحسب له.

تولى دور مبعوث الامين العام للأمم المتحدة عندما صدر قرار مجلس الامن الرقم 1970الذي حدد العقوبات واحالة الوضع الى المحكمة الجنائية الدولية ما جعل دور الوساطة لدى الخطيب اكثر صعوبة فصدور امر اعتقال القذافي وابنه سيف الاسلام ورئيس المخابرات العسكرية عبد الله السنوسي في 27جوان2011، سوف يزيد في عدم رغبته في التخلي عن السلطة، وجعل احتمالات انتقالات التفاوض الذي يقود الى خروجه من السلطة اكثر صعوبة .على الرغم من كل هذا فقد طالب عبد الاله الخطيب بالوقف الفوري لاعمال

1-عبد الاله محمد الشيخ عبد الحميد الخطيب1953 سياسي اردني، عمل وزيرا للخارجية 1998-2001، وفي 26ماي2009عين رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي 7مارس2011عينه الامين العام للامم المتحدة بان كي مون مبعوثا خاصا له الى ليبيا بمناسبة احداث الثورة الليبية وذلك لاجراء مشاورات عاجلة مع حكومة طرابلس التي تواجه حملة تطالب بتنحيه تصدت لها بحملة قمع دموية استنكرها بها المجتمع الدولي

العنف ودعى الى اتخاذ خطوات لتحقيق المطالب المشروعة للسكان بالرغم من انه ليس واضحا من الذي يمثل مطالب الشعب الليبي1.

1- مساعي المبعوث الاممي عبد الاله الخطيب :

المبعوث الاممي عبد الاله الخطيب الى طرابلس للاجتماع مع حكومة القذافي في 13مارس2011، بعد ايام فقط من تعيينه وبعدها بيوم تراس الخطيب وفد كبير للأمم المتحدة شمل كبار الموظفين في ادارة الشؤون السياسية، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في طرابلس، وكان القصد من الوفد الكبير ليس فقط التعبير عن خطورة دخول الامم المتحدة، ولكن ايضا للتفاوض ووصول المساعدات الانسانية لوكالات الامم المتحدة المختلفة حتى يمكن التأكد من الحجم الحقيقي للازمة .التق الخطيب وزير الشؤون الخارجية موسى كوسا الذي انشق في 30مارس في لندن مع اخرين لمناقشة وقف اطلاق النار ووضع حد للعنف على النحو المطلوب في القرار1970[2]، وفي اليوم الثاني من الزيارة طلب القذافي مقابلة الخطيب لوحده لكن ان الخطيب اشترط حضور اثنين من الوفد المرافق له.

غير الاجتماع لم يتم مع القذافي وضاعت فيما بعد فرص الاجتماع بسبب القصف المكثف لحلف الناتو حول طرابلس في 7 جوان2011 في هذا الوقت كان الخطيب يتعامل مع السيناريو الشائع للوساطة مع حكومة دولة عضو في الامم المتحدة كانت قد تعاملت بعنف ضد انتفاضة داخلية، وركزت الوساطة على تحقيق وقف اطلاق النار ومنع التصعيد الى حرب اهلية ن وكان الخطيب قد اخبر موسى كوسا انه في مصلحة الحكومة الامتثال للقرار1970.

1- بيتر بارتو تر:ادريس محمد علي قفناوي، تحول ليبيا السياسي تحديات الوساط:30نوفمبر2016 www.altareekh.com/article/view/8738

2-قرار اتخذه مجلس الامن بالاجماع حيال الاوضاع في ليبيا وفرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين او اللجوء للقوة لحمايتهم من بطش الالة العسكرية، بيد ان مجلس الامن استدرك ذلك في قراره رقم 1973 واذن للدول الاعضاء كافة باتخاذ جميع التدابير اللازمة رغم احكام الفقرة 9 من القرار 1970لحماية المدنيين والمناطق الاهلة بالسكان المعرضين لخطر الهجمات في ليبيا بما فيها بنغازي، مع استبعاد اي قوة احتلال اجنبية ايا كان شكلها وعلى اي جزء من الاراضي الليبية

2- صدور قرار مجلس الامن رقم 1973:

وبالفعل عند تجمع قوات القذافي في بنغازي في 17مارس 2011 اصدر مجلس الامن القرار1973[1]، الذي اعطى السلطة للدول الاعضاء بالعمل على الصعيد الوطني ومن خلال المنظمات الاقليمية الى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق الاهلة بالسكان تحت تهديد الهجوم بما في ذلك انشاء منطقة حظر طيران. ويتمثل دور الخطيب في ايجاد حل للازمة يستجيب فيها للمطالب المشروعة للشعب الليبي، للحصول على قرار عبر تأمين تصويت جنوب افريقيا ن فان مجلس الامن ايد جهود الوساطة الموازية من قبل الخطيب والاتحاد الافريقي.

3- محاولات الخطيب لتأمين وقف اطلاق النار :

في 30مارس2011 عاد الخطيب الى طرابلس كانت الحكومة الليبية مستعدة لمناقشة وقف اطلاق النار، حيث التق رئيس الوزراء المحمودي البغدادي، والقائم بأعمال وزير الخارجية عبد العاطي العبيدي الذي زارا في وقت لاحق انقرة مبعوثا خاصا للقذافي وجمعة ابراهيم الامين العام للشؤون الافريقية ،وقد قبلت الحكومة الليبية خارطة الطريق المعروضة في 25 مارس2011 من قبل الاتحاد الأفريقي وقد اخذت على محمل الجد الانتقال السياسي الذي قدمه الخطيب.

وفي 1 أفريل 2011 التقى الخطيب في بنغازي مع مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الذي وافق على وقف اطلاق النار، على اساس ان يتنحى القذافي اولا.

وفي 15 أفريل2011عاد الخطيب مرة اخرى الى طرابلس واستمرت المناقشات مع المحمودي والعبيدي على كيفية تحقيق وقف اطلاق النار مع انتقال سياسي حقيقي، اتفق مسؤولون حكوميون ان الامم المتحدة يجب ان تنسق الية مراقبة دولي لتنفيذ وقف اطلاق

1- تبنى مجلس الامن في 18مارس 2011باغلبية كبيرة القرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحماية المدنيين للمزيد انظر الصفحة السابقة .

النار بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الافريقي لكن كانت مترددة في تبني التحول السياسي، لاشتراطه رحيل القذافي.

ولتقريب الهوة بين طرابلس وبنغازي اقترح الخطيب بتحفظ في نهاية ماي 2011على الية انتقاليه لاقتسام السلطة بين كل جانب من شانها ان يقدم كل جانب شخصين والاتفاق بشكل جماعي على رئيس محايد او مؤقت، سيتم تمكين هذه الهيئة لإدارة المرحلة الانتقالية السياسية والاشراف على تشكيل حكومة مؤقتة ومصداقية وقف شامل لإطلاق النار.

4- موقف المؤسسة الليبية من بعثة عبد الاله الخطيب :

كان المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي ثابت طوال فترة الصراع بان اي مفاوضات مع طرابلس ينبغي ان تعالج اولا وقبل كل شيء مسألة رحيل القذافي على انه مطلب مشروع للشعب الليبي في قرار1973، حيث يعتقد اعضاء المجلس الوطني الانتقالي ان بقاء القذافي في ليبيا من شأنه ان يؤثر على العملية ويخدع الجميع وايضا الخوف من ردة فعله ان بقي على الانتفاضة (الانتقام)، كما ذهب المجلس لاعتباران من يتحدث مع النظام عملا من اعمال الخيانة لأولئك على خط الجبهة.

غير انه ذهب بعض اعضاء المجلس الوطني الانتقالي ان المحادثات المباشرة مع النظام من شانها ان تقوض شرعية المجلس في نظر السكان، وفي مطلع جوان2011 اقترح رئيس المجلس الوطني عبد الجليل على الخطيب ان يبقى القذافي في ليبيا تحت رعاية دولية، لكن القذافي لم يستجب، وفي جويلية 2011 سحب عبد الجليل العرض الا انه بعث بالمقترح مرة اخرى بعد بضعة اسابيع بالرغم من بعض الاحتجاجات الشعبية ضد هذه الفكرة، غير انه في 15 جويلية 2011 بعثت الروح في خارطة الطريق للمجلس الوطني الانتقالي الذي قدمه محمود جبريل في الاجتماع الثاني للاتصال في 5 ماي 2011في روما، والتي دعى فيها الى ادراج التكنوقراط وكبار الضباط من النظام القديم للمشاركة في الحكومة المؤقتة.

ولكن خارطة الطريق ذاتها قد رفضت رفضا قاطعا من قبل التيارات الاسلامية والسكان على نطاق اوسع في بنغازي وعلى اي حال، كان المجلس الوطني الانتقالي في مرحلة تفاوض داخلية وتسلسل انتقالي جديد عندما اجتمع فريق الاتصال في اسطنبول، غير انه كانت السلطة التشريعية للمجلس الوطني الانتقالي التي قادها مصطفى عبد الجليل رفضت صيغة 15 جويلية 2011 المقدمة من مجموعة الاتصال لتسوية الصراع ومسار الوساطة، وفضلت الاعلان الدستوري الخاص في 3 اوت 2011 في لقاءاته الاخيرة مع المجلس الوطني الانتقالي وعدد من كبار المسؤولين في النظام عبد الاله الخطيب وجد كلى الجانبين متزمتا بشكل متزايد وبالتالي مسار الوساطة اصبح فاشلا.

ثانيا : ايان مارتن كمبعوث دولي وبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا :

بدأ المجلس الوطني الانتقالي بنظر الى الامم المتحدة لتلعب دورا رئيسيا في الانتقال السياسي الوشيك في ليبيا، فبالإضافة الى الخطيب كان الامين العام للأمم المتحدة قد عين مستشارا خاصا له، لتنسيق وتخطيط مرحلة ما بعد الصراع لمنظومة الامم المتحدة في ليبيا، يوم26 افريل 2011 نوقش دور ايان مارتن1 لأول مرة في اجتماع مجموعة الاتصال في لندن يوم 29مارس 2011 وذلك يعني ان الامم المتحدة كانت اكثر استعدادا للمرحلة الانتقالية من المعتاد، وشعر مارتن بوجود تقسيم واضح للمسؤولية مع الخطيب وان ذلك كان نهج نموذجي وجيد، فاذا كانت الوساطة قد تطورت في شكل مفاوضات مفصلة على التحول السياسي فبالتالي كل الادوار قد حانت معا، عندما سقطت طرابلس وافق مارتن على بدأ وجود الامم المتحدة في ليبيا لكنه اتضح انه سيبقى خارجا لفترة محدودة معتبرا ان المهمة تتطلب متحدثا بالعربية.

عند سقوط طرابلس في اوت 2011 كان مارتن قد اكمل عملية تخطيط وتقويم مسبقة داخل منظومة الامم المتحدة بما في ذلك العديد من المستلزمات للمجلس الوطني الانتقالي الذي طلب دعم الامم المتحدة في الانتخابات، اصلاحات الشرطة والعدالة الانتقالية وحقوق الانسان، دعم هذه القطاعات بالاتفاق المتبادل واكد عليه قبل وعند وصول ايان مارتن الى طرابلس في اوائل سبتمبر 2011 .

1- مسؤول بالامم المتحدة وناشط انجليزي في مجال حقوق الانسان

ثالثا: مساعي طارق متري في حل الازمة الليبية:

في اكتوبر2012 تم استبدال ايان مارتن بطارق متري1 وهو اكاديمي متميز من لبنان كان وزيرا في الحكومة اللبنانية، في أوائل عام 2013 دعا طارق متري الى حوار وطني ليبي شامل يسمح لمختلف الاطراف الفاعلة لبناء توافق في الآراء بشأن توجيه المبادئ والاولويات حتى يتم اعتماد دستور جديد.

تفاقم الوضع وبشكل كبير سنة 2013 ولعل التطور الاكثر حيرة كان قانون العزل السياسي2 الذي قام المؤتمر الوطني في ماي 2013 بتمريره وهذا بالتحالف مع الاخوان المسلمين وممثلين مصراته وبعض الاعضاء المستقلين.

واجهت البعثة أول قضية لها وهي فحص المرشحين لانتخابات المؤتمر الوطني 2012 حيث رمى القانون المصالحة خارج الباب واصى اكثر من نصف الليبيين الذين فرو للبلدان المجاورة، ويمكن القول انه مهد الطريق لتكرار وتصاعدت الازمات خلال عامي2013-2014بما في ذلك محاولات اللواء خليفة حفتر لتولي المرحلة الانتقالية في ضوء اعتداءات الجماعات المتنافسة والاسلامية في بنغازي وطرابلس، وفي سياق الصراع الدائم بين الفصائل الليبية المختلفة داخل الحكومة وخارجها فان كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا، ايطاليا، الامارات المتحدة، الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية عينت لديها مبعوثين في ليبيا غفي محالة لانقاذ التحول السياسي .

الجهود التي بذلتها الامم المتحدة لبدأ عملية الحوار الوطني قبل انتخابات جوان2012 حيث اتهمت الامم المتحدة بالانحياز من قبل بعض الفصائل3 .

1- اكاديمي لبناني ارثودوكسي عمره 57عاما ولد في طرابلس لبنان عاش اكثر من 15 عاما في جنيف ،وقد قاد في عامي1991و2005 برنامج الاديان في مجلس الكنائس العالمي

2- قانون العزل السياسي بليبيا: القانون يمنع اعتلاء المناصب العليا في المستقبل لمدة عشر سنوات لأي شخص شغل منصب في رئاسة الوزراء، وزير، الحرس الثوري، سفير، عميد الجامعة، رئيس المجلس المحلي، عضو في مؤسسة الكتاب الاخضر، رئيس هيئة الامن، رئيس محكمة، عضو الجيش، او اي أحد من الذين عارضو ثورة17 فبراير.

3- خالد حنفي علي، مقالة : ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية الصراعات ،المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، بدون تاريخ

كانت نظرت طارق متري الى الصراع الدائر في ليبيا بمنطق الحزمة الكاملة التي تعالج مختلف قضاياها السياسية والاقتصادية، وهذا ما تجلى في مبادرته للحوار في جويلية 2014، غير ان تلك المبادرة تعرضت للتعثر لحساسية التوقيت لتزامنها مع انطلاق عملية الكرامة في ماي2014 من طرف خليفة حفتر، وفي هذه الظروف تعرض متري لاتهامات بانحيازه للإسلاميين وانه كان يسعى لإنقاذهم بمبادرته للحوار.

رابعا: برناردينو ليون مبعوث اممي في ليبيا:

هو المبعوث الاوربي الخاص الى ليبيا وعين خلفا طارق لمتري لإخفاقه في بلورة توافق بين الفصائل الليبية المتناحرة واتهامه بالانحياز من طرف الاطراف الرافضة للدستور، فكان برناردينو ليون1 هو الحل لتنفيذ اتفاق الصخيرات في اسرع وقت.

في 11 جويلية 2015 اجتمع الفرقاء الليبيين برعاية برناردينو ليون لينتهي الاجتماع باتفاق المشاركين بالأحرف الاولى على تشكيل حكومة وطنية توافقية واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس المجلس الاعلى للدولة حيث وقع المشاركون على مسودة الاتفاق الرابعة المعدلة التي اقترحتها الامم المتحدة لحل الازمة الليبية في غياب المؤتمر الوطني العام بعد اشهر من المفاوضات

وجرى التوقيع في مدينة الصخيرات المغربية بحضور وفد المجلس النواب الليبي المنحل بطبرق ووفد النواب المقاطعين للجلساته ووفد المستقلين وممثلين من بلديات مصراته وطرابلس وطبعا برناردينو ليون ووزير خارجية المغرب صلاح الدين مزوار، كما حضره سفراء ومبعثين خاصين الى ليبيا اضافة الى ممثل الاتحاد الاوروبي الى ليبيا حيث نص اتفاق الصخيرات على تشكيل عدد من المؤسسات هي الحكومة يرأسها رئيس ومجلس رئاسي من رئيس ونائبيين ومجلس النواب، ومجلس اعلى للدولة كمؤسسة اساسية على صعيد الحوكمة في الدولة وهيئة صياغة الدستور والاتفاق على الية للتعاون بين هذه المؤسسات لتحقيق التوافق ومجلس الامن الدولي ومجلس البلديات، وكان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا برناردينو ليون دعا المؤتمر الوطني العام الليبي الى الاسراع في

1- دبلوماسي سياسي اسباني خلف طارق من اوت 2014 الى نوفمبر 2015 عينه بان كيمون شغل منصب الممثل الخاص لاتحاد جنوب البحر الابيض المتوسط شغل سابقا الامين العام لمكتب رئيس الوزراء الاسباني وعمل وزيرا لشؤن الخارجية كرس دبلوماسيته في مفوضات عمليات السلام في العالم العربي.

التوصل الى حل لمسالة اعتراضية على مسودة الاتفاق وموقفه من جلسات الحوار لتوقيع وثيقة الحوار السياسي بحلول العشرين من شهر سبتمبر الجاري.

وطلب المؤتمر الوطني العام الليبي بإدخال تعديلات على اتفاق السلام والمصالحة التي تم التوصل اليه في 11 جويلية 2015، والذي وقعته الاطراف الاخرى، فيما تم رفضه من قبل المؤتمر.

خامسا: المبعوث الاممي مارتن كوبلر في ليبيا

عين الامين العام للأمم المتحدة بان كيمون الدبلوماسي الالماني مارتن كوبلر[1] مبعوثا امميا جديدا الى ليبيا خلفا لبرناردينو ليون الذي فشل في اقناع اطراف النزاع في ليبيا بالتوصل الى اتفاق سلام دائم في اكتوبر 2015 وهذا بعد اعلان هذا الاخير انه تمكن من انتزاع اتفاق بين اطراف النزاع الليبي على مقترح لتشكيل حكومة وفاق وطني تقود مرحلة انتقالية لمدة عامين، حيث رفض مقترحه من طرف برلمان طرابلس (غرب) المدعوم من ميليشيات اسلامية وكذلك ايضا برلمان طبرق (شرق) المعترف به دوليا.

وتبلورت خطة مبعوث الامم المتحدة للدعم لدى ليبيا مارتن كوبلر فقد كان يرى انه ليس لدى الامم المتحدة خطة معينة وبديلة ازاء الاوضاع في ليبيا وان هناك خطة وحيدة تتمثل في موافقة مجلس النواب على حكومة الوفاق الوطني. واوضح كوبلر، ان البرلمان الليبي عليه ان يصوت على الحكومة، قائلا " من ليسوا موجودين سندعوهم للالتحاق بالركب ولا بديل اخر عن ذلك[2] ".

واوضح كوبلر ان غالبية الليبيين تدعم حكومة الوفاق الوطني واكد ان المجلس الرئاسي يمكنه تنظيم مسالة انتقال السلطة في طرابلس وقد اجرى عدة مشاورات ومباحثات مع جهات فاعلة داخلية واقليمية واوروبية ودولية .

1- مارتن كوبلر 62 عام كان سفير المانيا في العراق ومصر تراس بعثة الامم المتحدة في الكونغو، عمل لدى وزير الخارجية الالماني الاسبق يوشكا فيشر، انظم الى الامم المتحدة في 2010 بصفة المبعوث الاممي الى أفغانستان قبل ان يعين مبعوث خاصا الى العراق في 2011 حتى 2013.

2- مارتن كوبلر :ليس لدينا خطط بديلة ازاء الاوضاع في ليبيا، صباح نيوز يوم 2016/04/15تاريخ الاطلاع 4 مارس 2018 على الساعة 8:30 www.turess.com/assabahnewes

وفي لقاء جمع بين وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي والمبعوث الاممي في ليبيا مارتن كوبلر في 13 فيفري 2017 بمقر الوزارة في عاصمة تونس استعرض فيه الطرفان اهم مستجدات الملف الليبي والمساعي الهادفة الى التوصل الى تسوية شاملة للازمة في ليبيا.

قدم فيها الوزير المبادرة التونسية والمساعي التى تبذلها من اجلها، بالتنسيق مع دول الجوار الليبي لدفع مسار التسوية السياسية .

حيث شدد المبعوث الاممي مارتن على اهمية دور الامم المتحدة ودول الجوار الليبي والاتحاد الاوروبي وغيرها من القوى الاقليمية والدولية في الدفع باتجاه مصالحة ليبية شاملة تحفظ وحدة هذا البلد الشقيق وتمكن من التصدي للمخاطر التي تهدد المنطقة باسرها وابرزها ظواهر الارهاب والجريمة المنظمة، مبينا في ذلك الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لحل الازمة الليبية واللقاءات التي يجريها مع مختلف الاطراف، ذات الصلة بالملف الليبي لبحث سبل التوصل الى توافق ليبي يمكن من تنفيذ اتفاق الصخيرات، منوها بالمبادرة التونسية[1] الهادفة الى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ودفعهم لاتجاه ايجاد حل توافقي متفائلا بالنتائج التي ستفضي اليها في ضوء المؤشرات والبوادر الايجابية التي تمخضت عنها المشاورات المكثفة الجارية مع الدول المجاورة .

ودعى كوبلر الى الاسراع في تفعيل قوات الشرطة والامن لحماية الليبيين من الجريمة والانفلات الامني، معربا في نفس الوقت عن دعمه للمجلس الرئاسي باعتباره السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا .

اعلن كوبلر ان مفاوضات تفعيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا قد تؤدي الى نتيجة قريبا خصوصا بالنسبة لقوات حفتر.

واقترح كوبلر في اجتماع في القاهرة الذي حضرة ممثلون عن الخارجية المصرية والاماراتية وممثلون عن برلمان طبرق ان يتم اختيار 15شخصية تمثل اقاليم ليبيا الثلاث موزعة بين مجلس النواب وبين الاطراف الفاعلة، على ان يخول لهذه الشخصيات اختيار

1- سنية البرينيصي :المبادرة التونسية لانهاء الازمة الليبية، محور لقاء جهيناوي وكوبلر بتاريخ 2017/02/13، تونس www.afrigatenews.net

رئيس ونائبين والغاء المادة الثامنة من الاتفاق السياسي وهذا يدل على حجم التخبط الذي بلغته الامم المتحدة لان الغاء المادة الثامنة يعني جعل حفتر جزءا من الحل وطرفا في مستقبل ليبيا، وهذا الامر يدركه كوبلر العارف بطبيعة المعوقات التي اعترضت تطبيق الاتفاق1.

في 8 فيفري 2017 قال كوبلر لمجلس الامن :(المحادثات حول تعديلات محتملة للاتفاق السياسي خصوصا حول دور محتمل لحفتر، احرزت تقدما في الشهريين الماضيين.....انني مقتنع بإيجاد اطار في الاسابيع المقبلة تحل هذه المسائل من خلاله وسنصدر توصيات لتوافق عليها المؤسسات المعنية).

سادسا: تكليف غسان سلامة خلفا لكوبر

تم تكليف غسان سلامة2 بمهمة مبعوث اممي في ليبيا خلفا لمارتن كوبلر اين دعا الى حضر الاسلحة في ليبيا في خطوة للحد من العنف منذ 2011 حيث قال في كلمة له الى مجلس الامن (ان شبح العنف لايزال موجودا في ليبيا والجماعات المسلحة تتنازع دون مراعات لسلامة المدنيين) .

واضاف سلامة في افادته: (القوات المسلحة تستعرض عضلاتها في الاونة الاخيرة اندلعت اشتباكات في طرابلس وبالقرب من الحدود التونسية وفي درنة وسقط عشرين قتيلا في نزاع عنيف بين ميليشيات بطرابلس، ادت الى غلق مطار معيتيقة بعد تضرر عدد من الطائرات والنزاع يأتي ضمن سلسلة من الانشطة المسلحة لعدد كبير من المليشيات في البلاد وسط انقسام للسلطة بين حكومة وفاق وطني في طرابلس معترف بها دوليا واخرى في الشرق يقودها حفتر، وقال سلامة (حظر الاسلحة مهم اليوم اكثر من اي يوم مضى، الانباء عن اعتراض خفر السواحل اليوناني لشحنة كبيرة من المتفجرات).

1- عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية لمهدي ثابت، تطورات المشهد اليبي في ظل التحولات الاقليمية .www Csds- centre .com

2- ولد غسان سلامة سنة1951 هو سياسي لبناني واستاذ العلوم السياسية في السربون تولى وزارة الثقافة في ظل حكومة الحريري من 2000-2003 كان ضمن وفد الامم المتحدة المبعوث الى العراق بعد الاحتلال الامريكي 2003 وكاد ان يلقى حتفه في تفجير مبنى الامم المتحدة في بغداد يعمل منذ جوان 2017كمبعوث خاص للامم المتحدة في ليبيا

واشار سلامة :(التقيت اليوم بفريق الخبراء الذي يتولى بحث الامر)، حيث يحاول ضم اكبر عدد ممكن من الاطياف الليبية للتوافق حول تعديل اتفاق الصخيرات حيث يؤكد هنا على القرار2376المعقودة في 14 سبتمبر2017 الذي يشدد على اهمية الاستمرار في اتباع نهج شامل للجميع، ويشجع بقوة حكومة الوفاق الوطني على ان تنخرط مع الاطراف كافة على دعم المصالحة وتعزيز التوعية السياسية في كل انحاء ليبيا، اذ يحث جميع الاطراف والمؤسسات في ليبيا بالعمل على اتفاق السياسي الليبي على نحو بناء وبحسن نية وارادة سياسية ثابتة1.

يدرك المبعوث الاممي اهمية دور القوى الاقليمية الافريقية في دعم خطته الطموحة (خطة العمل من اجل ليبيا) التي وضع لها سقفا زمنيا حتى سبتمبر 2018 للوصول الى نهاية المرحلة الانتقالية بانتخاب رئيس وبرلمان تحت اشراف الامم المتحدة في بلد مزقته الحروب الداخلية ويعاني منه المواطن من ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة لاسيما ان الاتفاق السياسي الليبي بعد عامين على توقيعه في مدينة الصخيرات المغربية لم يؤدي الى حل الصراع السياسي والعسكري في ليبيا، اوالى تقدم في مسار العملية السياسية .

وما زالت ليبيا تئن تحت وطئت أزمات معقدة قد تدخل بلاد في مزيد من الفوضى يدفع ثمنها المواطن الليبي لذا ارتكز غسان سلامة في تحركاته الدبلوماسية على قراءتين :

1- قراءة المشهد السياسي والعسكري الداخلي: منذ اختيار الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش له مبعوثا جديدا الى ليبيا، وبدا غسان عمله نهاية جويلية2017 بعقد سلسلة من اللقاءات مع كل القوى السياسية الليبية فقد اجتمع برئيس حكومة الوفاق فايز السيراج وبالعقيد حفتر وبرئيس برلمان طبرق عقيلة صالح واجرى حوارات معمقة مع كل القوى السياسية والمدنية في مدينة مصراته وطرابلس وبنغازي . على خلاف المبعوث السابق كوبلر، ابتعد سلامة عن الاعلام والتصريحات، عمل مع فريقه بهدوء على صياغة خطته التي تبناها مجلس الامن والتي تقضي بعد القيام بسلسلة من الاجراءات التشريعية والسياسية والامنية بإجراء انتخابات في سبتمبر 2018 وتمس التعديلات على المستوى التشريعي تعديل مواد في الاتفاق السياسي الليبي الصخيرات وتركيبة المجلس الرئاسي ووضع الجيش الليبي، وطرح مشروع الدستور على البرلمان الليبي للتصديق عليه.

1- مجلس الامن القرار 2376 الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 8048 المعقودة في 14 سبتمبر 2017

اما المستوى السياسي فيتضمن عقد مؤتمر وطني برعاية اممية يشمل مجلس النواب والرئاسي ومن همشوا واستبعدوا بالتزامن مع اطلاق مصالحات وطنية مع التركيز على الكتائب المسلحة لدمجها مع المؤسسة العسكرية.

2 – قراءة خريطة التحالفات الاقليمية وتأثيرها على المشهد السياسي الداخلي الليبي:

يسعى سلامة من خلال الحراك الدبلوماسي الى الحصول على المزيد من الدعم لخطته، والتقليل من تأثير القوى الاقليمية في مسار الازمة الليبية، او على اقل تقدير جعله ايجابيا يخدم العملية السياسية بدلا من ان يكون عاملا معيقا ومعقدا لها .وفي النهاية ايجاد حالة من التوافق الاقليمي في دعم خطته ادراكا منه ان النزاع الدائر في ليبيا لا يمكن فهمه وتوصيفه من دون التطرق التأثير في مواقف القوى السياسية والعسكرية في ليبيا . وتسعى جاهدة ايضا في الوقت نفسه الى تعظيم دورها الاقليمي من البوابة الليبية وهذا يستدعي بالطبع جهدا مضاعفا منه ورغبة حقيقية من القوى المحلية والقوى الاقليمية في التوصل الى خريطة طريق تقود في نهاية المطاف الى الاستقرار في ليبيا1.

1- أحمد قاسم حسين، 2018/2/1:غسان سلامة: تحدي الداخل الليبي وتناقض الخارج على ضوء مؤتمر صحفي لغسان سلامة في روما 2017/8/8وكالة الاناضولwww.Alaraby.com

المبحث الثاني : الدبلوماسية الجزائرية كوسيط لحل الأزمة الليبية

سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورا متميزا في معالجة الكثير من القضايا الإقليمية والدولية التي تتصل بها وبدوائر انتماءها وتجلى ذلك من خلال الدور الذي لعبته في فترة من المحطات التاريخية.

ان الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجية وكذا بحكم المساحة الجغرافية الهائلة واقتصادها، الشيء الذي دفع ببعض المختصين الى اعتبارها من الدول المحورية، وهذا ما جعلها تفرض هيبتها الدولية وترسم دبلوماسية معبرة تساهم في حل النزاعات الدولية عموما والإفريقية خصوصا وذلك بدعوة الأطراف المتنازعة للتعايش السلمي والنزاع بالطرق السلمية بعيدا عن ساحة العنف والقوة وتطبيقا لميثاق الامم المتحدة ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي التي تسعى لتحقيق السلم والامن الدوليين .

وبالرغم من الازمة الداخلية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، الى انها تمكنت من استعادة واحياء نشاطها الدبلوماسي والتأكيد على التسوية السلمية للنزاعات واقرار احقية الدول في طلب من مجلس الامن التدخل لاستعادة السلم والامن، في ظل هاته الالية المؤسساتية سعت الجزائر لتدعيم مبدا السلم والامن الدوليين التي تبنه في نص المادتين 29-31 من الدستور الجزائري[1]، بحيث سعت الدبلوماسية الجزائرية الى تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الامم عبر عمليات الشراكة القائمة على توازن المصالح .

من هنا ارتأينا ان نتطرق في هذا المبحث الى مطلبين بحيث ندرس فالمطلب الاول الدبلوماسية الجزائرية كوسيط لتفادي الحل العسكري في حل الازمة الليبية

وفي المطلب الثاني تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية .

1 - انظر الدستور الجزائري 2016

المطلب الاول :الدبلوماسية الجزائرية لتفادي الحل العسكري في حل الازمة الليبية

لقد شكلت الدبلوماسية الحذرة واعتبارات الامن الاقليمي الاطار العام للموقف الجزائري منذ الايام الاولي لنشوب الازمة الليبية في فيفري2011 بحيث ابقت على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة الليبية السابقة من دون التدخل بثقلها العسكري في الصراع الاهلي على الرغم من الاتهامات المتكررة للجماعات المتمردة بأمداد قوات القذافي بالمقاتلين الافارقة والمعدات والذخيرة .

الا ان وزير الخارجية الجزائري كان دائما ينفي هذه الاتهامات، وربما الموقف الجزائري العلني والاكثر وضوحا الدي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الازمة هو رفض التدخل العسكري الاطلسي في الازمة الليبية ودعم المتمردين لوجيستيا والقصف الجوي للوحدات القتالية الليبية وبخاصة تدمير القوات الجوية، المطارات والدبابات ومخازن الاسلحة.

لقد كان ينظر صناع القرار في الجزائر الى ان التدخل الحلف الاطلسي في الازمة الليبية سوف يعرض الاستقرار الامني للمنطقة ككل ويدمر البنية الامنية للمجتمع الليبي ولا يسقط حكومة معمر القذافي فقط ظهر الخلاف مبكرا بين الجزائر والحكومة الجديدة في طرابلس بسبب استقبال الجزائر لبعض اعضاء عائلة القذافي ،اذ طلبت الحكومة الليبية بتسليمهم اليها لمحاكمتهم وفي المقابل اعتبرت الجزائر العملية انسانية بحتة وانهم ممنوعون من الادلاء باي تصريح او نشاط مناهض للحكومة الليبية، كما اكدت الجزائر انها ترفض اتخاذ اراضيها لأي انشطة عسكرية ضد جيرانها.

وبتعقد المشهد الليبي وتنا مي الحضور الخارجي فيه سواءا من خلال فرنسا او من خلال المحور المصري–الاماراتي واشتراكهما في ترجيح الحل العسكري، دفع الجزائر للخروج من حالة الدبلوماسية الحذرة ولعب الدور الذي يجب ان تلعبه حتى تحول دون صنع عراق مغاربي على الحدود الشرقية ،هذا التحرك جاء في شكل مبادرة تهدف الى جمع الاخوة الفرقاء الذين يمثلون اطراف النزاع في ليبيا حول مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول الى حل سياسي[1].

1 - عثمان لحياني 2015،الجزائر دبلوماسية الازمات و خسارة المصالحwww.alaraby.com.uk/politics

وبوجود تنافس اقليمي كبير في لعب دور محوري في الازمة الليبية حيث يتفاوت هذا التنافس مابين تاجيج نار الفتنة بين الاطراف الليبية المتصارعة وما بين السعي لانهاء هذا الصراع والانقسام ،حيثتحاول الجزائر انهاء حالة الصراع في ليبيا ةتقديم الحوار الذي تحتضنه كل دولة على اراضيها بانه الحوار الرئيسي الذي يحظى بالاممية والشرعية، فالجزائر ترى بانامنها مهدد بالوضع الليبي اكثر من اي بلد اخر جغرافيا ذلك لوجود شريط حدودي يبلغ 1008كلم فان لم يكن عبر تهريب السلاح فسيكون عبر الاف اللاجئين الهاربين من رحى القصف والاقتتال ،وعليه ستكون الجزائر امام عبئ انساني يضاف الى اعبائها الاخرى الداخلية[1].

لذلك كانت الجزائر من اوائل المنادين بالحوار في اكتوبر من عام 2014حيث قاذت الدبلوماسية الجزائرية جولات من المفاوضات بين الاطراف اللبية واستضافت اجتماعات دول جوار ليبيا لجل الازمة الليبية .

ان التحرك الدبلوماسي الجزائري لجمع الاطراف الليبية المتصارعة للحوار يهدف الى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على اساس امني استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الاسلامية المتشددة من بلدان اخرى الى ليبيا[2].

اضافة الى ذلك ايجاد تسوية سياسية ،تقوم على الحوار في ليبيا بهدف بناء مؤسسات الدولة التي تكون قادرة على ضبط الحدود من جهة ،وتسد الطريق دول الغربيةامام التدخل الخارجي من جهة اخرى .

ان الازمة الليبية دفعت بالجزائر مجددا الى لعب دور محوري في منطقة شمال افريقيا ومنطقة الساحل مستغلة بذلك ثقلها السياسي والاقتصادي، فضلا عن ان الاستقرار السياسي الذي تميزت به خلال العقدين الاخيرين دفع ببعض الدول الغربية والهيئات الدولية الى

1- انظر ابراهيم حجوجة محمد العيد، دور الدبلوماسية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ،المبعوث الدولي دراسة حالة مذكرة في اطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي كلية الحقوق جامعة الاغواط 2016-2017
2-عماد ستيتو 2015، المغرب-الجزائر، حساب ليبيا المفتوح www.almonitor.com

الارتكاز على الجزائر للعمل على حلول سياسية لازمات المنطقة في مالي والنيجر وتونس اضافة الى الازمة الليبية[1].

فقد اكد وزيرالشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمضان لعمامرة بان الجزائر كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبين قبل ان تسلم المشعل للامم المتحدة محذرا من ان اي فراغ سياسي سيشكل خطرا، وبان البلدان المجاورة هي الاكثر احتياجا لليبيا عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها[2] .

لم يقتصر تحرك الجزائر في محيطها العربي بانها الازمة الليبية، وانما ايضا سعت للتنسيق مع ايطاليا حول الازمة الليبية، حيث تطابقت الدبلوماسية الجزائرية في الرؤى مع الدبلوماسية الايطالية، فالدولتان اكدتا على ضرورة التوصل بشكل سريع الى تشكيل حكومة وحدة وطنية تتمتع بصلاحيات واسعة ،و تكون قادرة على مواجهة التحديات السياسية والامنية والاقتصادية واكثر من ذلك مكافحة الارهاب الذي تواجهه البلاد ويشكل ايضا خطرا على الدول المجاورة [3] .

ان من اولويات الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة الليبية هو الخيار السياسي واستبعاد فكرة التدخل العسكري الاجنبي او حتى العربي في ليبيا،وتستند وجهة النظر الى مبررات تبدو قوية ومنطقية خاصة وان الجزائر كانت من الدول القليلة في العالم التي رفضت من حيث المبدا تدخل حلف الناتو في ليبيا لاسقاط نظام القذافي في عام 2011 لادراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، فالدبلوماسية الجزائرية.

ومنذ مجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى السلطة، لديها خط سير واضح بفضل الحلول السياسية على العسكرية في كل الحالات، وقد بدى ذلك جليا في قانون المصالحة

1-عثمان لحياني 2015،الجزائر دبلوماسية الازمات و خسارة المصالح www.alaraby.com.uk/politics

2-وكالة الانباء الجزائرية 1-12-2015ليبيا، مساهل يجدد موقف الجزائر الدائم و الثابت www.aps.dz/ar/algerie

3-وكالة الانباء الجزائرية ،الازمة في ليبيا 25-08-2015www.aps.dz/ar/algerie

الوطنية داخل الجزائر، باعتباران التفاوض مع عناصر من جبهة الانقاذ، وترك العمل المسلح كان السبيل الوحيد لاخراج الجزائر من محنتها الدامية [1].

فدولة الجزائر لديها تجربة مع العنف الذي دام عشر سنوات او ما يسمى بالعشرية السوداء التي حصدت ارواح الالاف من ابناء الشعب الجزائري وتمكنت بفضل جهود ابنائها من الخروج من هذه المحنة العصيبة بدون تدخل خارجي، الذي لو حدث لزاد من تفاقم الاوضاع في الجزائر فالتدخل الخارجي دائما نتائجه تكون سلبية كما حدث في الصومال، افغانستان والعراق في 2003مما ادى الى تدمير البنية التحتية للعراق وتشريد الملايين من الشعب العراقي في الداخل والخارج.

ان العامل الاساسي في اصرار الجزائر على رفض الحل العسكري في ليبيا هو الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشا عنه، وهو انهيار السلطة القائمة في طرابلس من دون ايجاد بديل حقيق متفق عليه بين الليبيين، وهو ما سوف يعرض الامن القومي الجزائري الى الخطر المباشر خاصة وان المناطق الغربية من ليبيا هي على تماس مباشر مع الاراضي الجزائرية والتي تجهد القوات الجزائرية في تأمينها مالا يقل على 50الف جندي على طول الحدود[2].

فالدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية تقوم على محوريين اساسيين هما:

اولا : محاولة جمع الاطراف الليبية للحوار :

دعت الجزائر لاجتماع ضم كلا من رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان ،رئيس حزب الوطن عبد الحكيم بلحاج، ورئيس حزب التغيير جمعة القماطي ،و عبد الله الرفاري امين عام حزب الجبهة الوطنية، وعلي التكبالي النائب في برلمان طبرق، وعلي ابو زعكوك عضو برلمان طبرق، جمعة عتيقة نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا ،الى جانب خالد المشري مقرر لجنة الامن القومي بالمؤتمر الوطني العام وعبد الحفيظ غوقة احد داعمي عملية الكرامة وربيع شرير ومحمد عبد المطلب الهومي وهشام الوندين، فيما اعتذررئيس تحالف

1 - حسان زهار 2015، هل تعطل الجزائر التدخل العسكري في ليبيا www.roayahnews.com
2- حسان زهار 2015، نفس المرجع 2

القوى الوطنية محمود جبريل عن المشاركة في الحوار الليبي وارسل عضو التحالف جمعة الاسطى بالنيابة عنه.

ان مضمون المبادرة الجزائرية لحل الازمة الليبية تقوم على جمع الفرقاء ثم ايجاد الية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الشعب الليبي من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة اخرى،و التحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لالية بناء مؤسسات الدولة وتفعيلها ،كما تضمنت المسودة تحديد المسؤليات والاولويات ومحاربة الارهاب والسعي نحو البناء في شتى المجالات، اما بقية المطالب الاخرى فتحدد مع مايمكن ان تتنتج عنه اللقاءات

ثانيا : دعم الجزائر لجهود الامم المتحدة في ليبيا :

سعت الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الاقليمي والدولي لدعم جهود الامم المتحدة لايجاد حل للنزاع الليبي من خلال استضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، والذي اكدوا فيه على ضرورة تبني الحل السياسي في حل الازمة الليبية والابتعاد عن الخيار العسكري الذي يزيد من تفاقم الاوضاع في ليبيا والانخراط الكامل في مساندة جهود الامم المتحدة للوصول الى حل سياسي يلبي طموحات الشعب الليبي وينهي حالة الفرقى والانقسام[1].

وفي هذا الاطار دعت الجزائر ومصر وليبيا الى مواصلة التشاور فيما بينها لبحث مسألة ايجاد مخرج للازمة الليبية الصعبة عبر الحوار الشامل بين الاطراف الليبية، وفي اطار حل سياسي توافقي فقد اتفقت الاطراف الثلاثة في ختام اجتماع ثلاثي جمع كلا من الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي والجامعة العربية عبد القادر مساهل، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، والايطالي باولو جانتي بلوني، على ضرورة الاسلاع في تشكيل حكومة انتقالية يتوافق عليها الشعب الليبي تكون ممثلة من كل اطياف الشعب الليبي بهدف تسيير المرحلة الانتقالية، وتكون مبنية على اسس تمكنها من مواجهة التحديات الامنية والاقتصادية [2].

1- مليكة خلاف ،الجزائر تؤكد مواصلة دعمها لجهود الامم المتحدة لبناء ليبيا امنة www.elmassa.com

2- عثمان لحياني ن اتفاق الجزائر و مصر و ليبيا و ايطاليا لمواصلة المشاورات لحل الازمة الليبية ،موقع العربي الجديد. www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/2

توجهت جهود الاطراف الدولية الراغبة في انهاء الصراع في ليبيا بالتوفيق على اتفاق الصخيرات المغربية يوم الخميس الموافق2015/12/17. لكافة اطراف الحوار الليبي الذي تشرف عليه بعثة الامم المتحدة في ليبيا، .

شمل ممثلون عن مجلس النواب فيطبرق والمؤتمر الوطني، فضلا عن عدد من المستقلين وممثلي الاحزاب السياسية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهي حالة الصراع داخل ليبيا ن وجاء التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في اطار الحوار الليبي الذي انطلق في مارس2015 الجزائر العاصمة باجتماع ضم اطراف الازمة الليبية وشخصيات سياسية بارزة[1].

المطلب الثاني: تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية :

سنتطرق فيه الى تقييم الدبلوماسية من جانبيها السلبي والايجابي

اولا: الحياد السلبي:

بعد سقوط نظام معمر القذافي كانت ليبدو ان الجزائر هي الخاسر الاكبر لكون هذا الاخير حليفها لكن لموقفها السلبي حيال الثورة من البداية فهي منتقدة في الخارج اي عند المجلس الانتقالي الليبي وبعض الاطراف الدولية وفي الداخل اوساط سياسية، واكاديمية وصحفية تنتقد احزاب المعارضة الموقف الرسمي حيال الازمة الليبية وترى ان الجزائر ليست في منأى عما يحدث في سوريا، اليمن وليبيا .

بينما تساند احزاب المعارضة الاخرى الانتفاضة الليبية لكنها تنتقد التدخل الدولي على عكس تدافع السلطة وحلفائها على الموقف الرسمي وتقول بان لكل بلد سياقه السياسي.

والواضح ان الموقف الرسمي من الثورة الليبية مطية للصراع والمتوقع تحسبا لما هو قادم لان المسالة مرتبطة ايضا بمصير النظام الجزائري والواضح ان التدخل الغربي الاطلسي حال دون مساندة بعض التيارات للثوار، بينما الاوساط الاوساط الاكاديمية

1–وكالة الانباء الجزائرية 2015 ، التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي :تتويج لمسار حوار دعمه المجتمع الدولي لاسيما الجزائر www.aps.dz/ar/monde/

والصحفية تركز على الاعتبارات الاخلاقية والسياسية منتقدة الدبلوماسية الجزائرية التي بقيت حبيسة عقلية الحرب الباردة تاركة المجال لدول مثل المغرب الاعتراف في 2011/08/23بالمجلس الانتقالي واوفد في نفس اليوم وزير خارجيته الى بنغازي وفرنسا سجلت نقاطا جيوسياسية على حسابها[1].

لكن السؤال المطروح : هل كان لزاما على الجزائر مساندة الثوار:

فمثلا لو قارنا الموقف الجزائري بمواقف تونس مصر والمغرب للاحظنا ان هذه الدول التزمت الحياد الايجابي لصالح الثوار بإبقائها على قنوات الاتصال مفتوحة مع طرفي الصراع، ولم تنادي برحيل القذافي لكنها دعت المجلس الانتقالي خاصة مصر وتونس حيث فسحت له المجال للتحرك رغم انهما لم تعترفا به رسميا الى في وقت متأخر2011/08/22

حيث سايرت هذه الدول الثلاث الثوار في مسعاهم لقلب النظام، اما الجزائر فلم تطالب برحيل القذافي ولم تطرد السفير الليبي لديها لكن حيادها كان سلبيا في غير صالح الثوار وحتى وان لم تدعم النظام فان مجرد رفضها مساندة الثوار او على الاقل الاعتراف بصواب مسعاهم واقامة قنوات اتصال معهم اين راي هؤلاء وحلفائهم دعما للنظام وهذا طبعا استنتاج ليس بالضرورة صحيحا.

بيد ان غياب قنوات اتصال معهم والتمسك بخريطة طريق افريقيا يسوقها رؤساء وصلوا للسلطة بواسطة الانقلاب فضلا غن الاتهامات للسلطة الجزائرية بإرسال مرتزقة واسلحة لدعم القذافي، اعطى كل هذا مصداقية لهذا الحياد السلبي المناوئ للثوار ورغم تأكيد الجزائر مرارا انها تضررت من سياسية القذافي وبالتالي فليس من المنطق ان تدعمه وعلى التزامها الحياد وتطبيق قرارات مجلس الامن ذات الصلة وضحت موقفها هذا في مراسلة رسمية بعثت بها الى الامين العام للأمم المتحدة والى مجلس الامن في 2011/08/24 الا ان ذلك لم يشفع لها عند المجلس الليبي الانتقالي .

1-- عبد النور بن عنتر ، تقارير العلاقات الجزائرية الليبية ،شبكة الجزيرة.

ومن الملاحظ ان الدول العربية الافريقية تونس المغرب ومصر ابقت على قنوات الاتصال مع النظام واقامت اخرى مع الثوار متجنبة التصريح علنا لترجيحها كفة الثوار في ميزان المساندة، بينما عزفت الجزائر عن اي اتصال معهم وتمسكت بحل سلمي اقليمي يقضي بالتفاوض مع القذافي في وقت وصل فيه الصراع المسلح نقطة اللاعودة وهنا مكمل الخلل في الموقف الجزائري فالحذر المعقول في بداية الامر فقد مصداقيته مع تطور الاعضاء [1].

يبدو ان موقف الجزائر يقوم على ادراك سياسي مفاده ان لن تتضرر في حالة بقاء القذافي من رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم احد طرفي الصراع ثم انها معنية اساسا بهموم الداخل وهو ما اوقعها ما بين المطرقة الخارجية والسندان الداخلي اي دعم لنظام القذافي يتعارض مع القواعد الدولية النافذة، واي دعم للمعارضة المسلحة هو يتعارض مع ارادة الشعب لان من يدعم الانتفاضة في ليبيا لا يمكنه ان يقمعها في عقر داره ومن هنا يأتي الاتساق في موقف النظام الجزائري .

اما الانظمة العربية التي ساندت التدخل في ليبيا فهي متسامحة في الخارج دعما للمطلب الديموقراطي خارج حدودها، لكنها غير متسامحة مع ذات المطلب في عقر دارها ن بيد انه مع الاطاحة بالنظام الليبي فقد هذا الموقف اتساقه وظهر التناقض بين المقدمات والنتائج، حيث ترى الجزائر ان الاعتراف بالمجلس الانتقالي مرهون بالموقف الجماعي في اطار الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي حيث يدل هذا التناقض على حالة الارتباك السائد على اعلى مستويات هرم السلطة في الجزائر وعلى قصور الرؤية الاستراتيجية.

اذا كانت الجزائر تربط موقفها بموقف جماعي اقليمي فلماذا رفضت مساندة القرار الجماعي للجامعة العربية المتعلق بإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا [2].

1-بردان فلاح مبارك مجلة القانون، المجتمع و السلطة www.asjp.cevist.dz

2- وكالة رويتز : الجامعة العربية تؤيد فرض منطقة حظر جوي على ليبيا 2011/03/12 www.ara.reuters.com

أولا: تخوف النظام الجزائري من ان يلق نفس المصير في حال اندلاع انتفاضة ديموقراطية في الجزائر تأخذا بعدا مسلحا بعد قمعها مما يقود الى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا، فمن المحتمل ان يكون النظام قد يكون قد راهن على فشل التداخل الدولي وعلى مقاومة القذافي للتغيير، كما راهن الغرب على مقاومة بن علي ومبارك لقوى التغيير .

ثانيا: المخاوف الامنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا ن تهريب الاسلحة من والى ليبيا وانتقالها الى الساحل والى القاعدة وكذا اتساع رقعة الارهاب في المنطقة وتحول ليبيا الى احد معاقله، وتخبطها في حرب اهلية ،ووصول محافل من اللاجئين الليبيين والاجانب المقيمين في ليبيا الى التراب الجزائري .

ثالثا: التدخل العسكري الغربي وتداعياته على الجزائر :فوجود قوات غربية على حدودها يسمح لها بالتجسس على خطط تحرك وانتشار الجيش الجزائري وخاصة وان برامج تسلحه في السنوات الاخرة تشير الى تساؤلات كثيرة[1] .

رابعا: المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وعدم تغيير الانظمة بالقوة .

وكانت هذه الفئة الاخيرة من المبادئ هي واجهة الموقف الجزائري دوليا، لكنها لم تكن في واقع الحال العامل الحاسم في هذا التموقع الفريد من نوعه في المنطقة .

على انه يمكن حصر التغييرات التي طرأت على العلاقات الثنائية في ثلاثة عناصر:

- تخلص الجزائر دون جهد من نظام سبب لها متاعب امنية على مدار عقود من الزمن لكنها لم تربح ود الذي خلف النظام.
- اكتمال سلسلة الديمقراطيات الناشئة في شمال إفريقيا وتحديدا في الجوار الشرقي للجزائر التي اصبحت تتعامل مع دول تونس ومصر ليبيا التي تخلصت من أنظمتها التسلطية القمعية.

1 - وكالة رويتز : الجامعة العربية تؤيد فرض منطقة حظر جوي على ليبيا 2011/03/12 www.ara.reuters.com

عكس التغيير الهادئ والمحلي المنشأ والتنفيذ في تونس ومصر فان التغيير الليبي وان كان محلي المنشأ الا ان تنفيذه كان هجينا محليا ودوليا، ولهذا تحولت الحدود الجزائرية مع ليبيا الى اكثر حدودها حساسية امنيا.

- وهذا ما يفسر تضاعف اجراءات مراقبتها وضبطها برا وجوا ن حيث تشهد حشدا غير مسبوق لقوات الامن والجيش الجزائرية والمفارقة انه رغم التوتر بين الطرفين فان تشديد الجزائر مراقبتها للحدود تخدم مصالح الثوار ايضا لانها تسمح لهم بتأمين حدودها الشرقية دون اي جهد يذكر، كما تحول دون فرار انصار النظام السابق خارج ليبيا عبر الحدود مع الجزائر[1] .

فالمجلس الانتقالي كيان لم يستقر امره بعد، والوضع في ليبيا غامض وهامش حرية سلطتها الجديدة سيكون ضيقا بفعل تداعيات التدخل العسكري الغربي الذي قد يتسبب لاحقا في صراعات داخلية بين تيارات اسلامية سلفية وجهادية وعلمانية وتكرار المشهد العراقي بعد احتلاله وارد كأحد الاحتمالات، اما الجزائر فمشكلتها ليست في تجاوز علاقة متوترة ظرفية مع كيان انتقالي ليبي غير مستقر مهملا الثقل في المرحلة الحالية تماما مقارنة بثقلها هي، وانما في تجاوز حالة الاستعصاء الديموقراطي البنيوي بطريقة سلمية في هذا الظرف العسير من مخاض التحول السياسي في العالم العربي، هذا هو الرهان الحقيقي لان توقيت وطريقة حسمه ستؤثران على البلد داخليا وعلى علاقاته الاقليمية والدولية .

ثانيا: التقييم الايجابي (الدور الريادي الجزائري في الأزمة الليبية)

ان لكل اسلوب من اساليب السياسة لابد ان تكون له اثار ايجابية واخرى سلبية ومن خلال المقارنة بين الايجابيات والسلبيات يتم اختيار انسب السياسات التي يمكن ان يحقق الاخذ بها اهداف الدولة ومصالحها داخليا وخارجيا وكذلك فانه يترتب عليه الاخذ بسياسة معينة في ادارة العلاقات الخارجية نتائج تتعلق بأوضاع الدولة ونظامها السياسي.

1- انظر عبد النور عنتر، نفس المرجع .

وعليه فان سياسة الدبلوماسية الجزائرية تفوز عند تبنيها للكثير من الايجابيات التي تدعم هذا النموذج من السياسة .

نرى هنا الدبلوماسية الجزائرية اثبتت في العديد من المحطات والازمات السياسية والامنية فعاليتها غي تقريب وجهات النظر المتباعدة وتذليل العراقيل ومواجهة التحديات اقليميا ودوليا وتنشد باستمرار السلم متشبثة بمواقفها المحايدة وعم تدخلها في شؤون الغير وحرصها على الالتزام والعمل بالمواثيق الدولية ورصد العديد من الحقائق والتوقعات بخصوص القضية الفلسطينية والملفين الليبي والسوري [1].

ومازالت الجزائر تواصل دورها الدبلوماسي الرائد في حل النزاعات والقضاء على التوترات التي تشهدها عدة مناطق بما فيها دول الجوار وبظل دبلوماسيتها الحكيمة التي ورثتها عن مبادئ ثورة التحرير المجيدة شانها شأن الجيش الوطني سليل جيش التحرير وهذا ما جعل دبلوماسية الجزائر فعالة وقوية ويستعان بها ويلجأ اليها وهذا ما اثبتته على مر السنوات وهذا ما ابرزه وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة، خلال ندوة بواشنطن عن دور الجزائر في مجال الامن بالمغرب العربي والساحل والعلاقات الجزائرية الامريكية، حيث قال عن الازمة الليبية ان الجزائر ترفض اي تدخل عسكري اجنبي وتمسكها بحل توافقي من خلال مسار سياسي ش امل وذكر وزير الشؤون الخارجية بان عدة اطراف ليبية طلبت تدخل الجزائر لتسهيل مباشرة الحوار ما بين الليبيين بجمع كل الاطراف الليبية التي تنبذ العنف والارهاب وتدعم التعددية الديموقراطية كوسيلة للوصول الى الحكم[2]

وتعد الازمة الليبية احدى الملفات الامنية التى تكتسي خطورة وتتطلب التعجيل بحلها لذلك كانت المواقف والانشطة والمبادرات والتصريحات تجري ضمن مفهوم الاطار السياسي الامني حيث بادرت الجزائر في ماي 2014 الى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا[3] من اجل التشاور حول الازمة الامنية المتصاعدة والصدام المسلح وانهاء النزاع الاهلي على الحدود الشرقية .

1–فهيم خليفة 2017، للجزائر دور ريادي في تسوية الازمة الليبية ، يومية الشعب الجزائري2017

2–للجزائر دور اساسي في تسوية الازمات في ليبيا و مالي واستقرار الساحل ، جريدة الشعب 2014/09/20

3–جريدة الشعب ،للجزائر دور اساسي في تسوية الازمات في ليبيا و مالي و استقرار الساحل 2014/09/20

وفي اجتماع ثاني في ماي2014 على هامش القهة الافريقية لمساعدة الليبيين على تجاوز الازمة، واجهت الدبلوماسية الجزائرية وضعا اقليميا معقدا وبخاصة من قبل دول (تشاد، النيجر ،مصر) التي كانت تدافع عن التدخل العسكري غير محسوب في الازمة الليبية من شانه ان يزيد من تعقيد الوضع.

وبانعقاد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في مدينة الحمامات التونسية والذي شارك فيه كل من ممثلي الجامعة العربية للاتحاد الافريقي وكان هذا يندرج ضمن الخيار السياسي للدبلوماسية الجزائرية التي تدافع باستمرار على الحلول السلمية والحوارات السياسية ودعم المصالحة السياسية بين الفرقاء الليبيين.

وقد انبثق عن هذا الاجتماع بيان ختامي الذي اكد في ديباجته[1](ضرورة احترام وحدة ليبيا وسيادته وسلامتها الترابية، ووقف كل العمليات العسكرية التي تقوم بها الميليشيات المختلفة ودعوة الاطراف السياسية كافة في ليبيا الى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي في معالجة المشاكل السياسية والامنية العالقة ولم تركز الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الاقليمي مع دول الجوار الليبي فقط وانما امتدت الى البيئة الداخلية الليبية من خلال العمل على مساعدة الاطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض والتوافق على مقاربات سياسة مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية ،لقد ادت هذه الجهود السياسية الى تنظيم اجتماعات ضمت ممثلين عن الاحزاب السياسية، قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، من بين هذه المبادرات الاجتماع الذي عقد في 10-2015/03/11 بالجزائر والذي حضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا (برناردينو ليون) وبعد يومين من الحوار بين الاطراف توج الاجتماع بصياغة بيان مشترك ختامي تضمن مجموعة من النقاط اهمها[2]:

1- تعهد المجتمعين على حماية وحدة ليبيا واستقلالها وسيادتها على اراضيها ورفض اي وجه من اوجه التدخل الخارجي في الازمة الليبية.

1- فهيم خليفة 2017، للجزائر دور ريادي في تسوية الازمة الليبية ، يومية الشعب الجزائري2017

2 - نفس المرجع السابق

2- الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد الديموقراطية والتداول السلمي للسلطة.

3- الالتزام بإعلان الدستور المتضمن اعلام مبادئ ثورة فيفري القائمة على اسس العدالة وحقوق الانسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

4- تأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة لتشكيل حكومة توافقية ووضع ترتيبات امنية ووقف لإطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن وحل جميع الميليشيات المسلحة.

5- تأكيد المشاركين التزامهم التام بإعادة بناء قوات مسلحة والشرطة والاجهزة الامنية، وتنظيمها لتقوم بحماية امن المواطنين والتراب الوطني، والمحافظة على سلامتهم[1]

لقد كانت اجتماعات الجزائر بين القوى السياسية والشخصيات الليبية تجري بالتوازي مع جولات الحوار بين الاطراف الليبية في مدينة الصخيرات جنوب الرباط بالمغرب : لم تكن اجتماعات الجزائر منافسة لما يجري في المغرب انما كانت تمثل مسارا اخر لتشجيع الاطراف الليبية على الحوار السياسي للتوصل الى حلول توافقية وتفضيل خيار الحوار السياسي والخضوع للديموقراطية بدل العنف المسلح والاقتتال فالشوارع.

تصب مخرجات الجهود الدبلوماسية الجزائرية في عملية خلق الاطار الاقليمي المحيط بالأزمة الامنية الليبية والمشجع على الحوار الداخلي الشامل لكل القوى السياسية والمجتمعية والعسكرية ودفعها مع بعضها للتفاعل الايجابي وبناء مؤسسات الدولة وصناعة السلم.

ان التوقيع على ميثاق السلم والمصالحة بين الاطراف الليبية بتاريخ 2015/07/11 فالمغرب وعلى الرغم من غياب الطرف المحاور الاخر وهو المؤتمر الوطني العام[2] الا ان مضمون الميثاق بصفة عامة يستجيب للخطوط العامة التي تتبناها الدبلوماسية الجزائرية ازاء الازمة الليبية ومنها الدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل توافقي وانهاء المظاهر المسلحة في الشوارع ورفض الارهاب والتطرف بكل اشكاله وعودة مؤسسات الدولة الى العمل .

1- اخبار الامم المتحدة البيان الختامي لاجتماع الاحزاب السياسية الليبية WWW.UN.ORG.ARABIC.NEWS

2- زاوشي صورية ، الازمة الليبية و القوى الدولية ، المجلة العربية للقوى السياسية .

اعلنت الجزائر دعمها مبادرة السلم والمصالحة لأنها تتسق مع المسارات الكبرى للموقف الجزائري نحو دول الجوار واستراتيجية تسوية الازمات الاقليمية وتثبيت الاستقرار الاقليمي بغض النظر عن المكان الذي اعلنت منه المبادرة الاممية وتوقيع الاطراف الليبية عليها .

عناصر القوة في الموقف الجزائري[1] :

1- غير مكلف من الناحية الامنية بان لا يورطها في مستنقع النزاعات الاهلية الليبية .

2- انه متسق مع المسار العام للجهود الدولية بواسطة الامم المتحدة الرامية الى معالجة الازمة بواسطة الحوار السياسي وصناعة التوافقات المشتركة بين الاطراف الرئيسية في النزاع ،هذا يجعل الدبلوماسية الجزائري لا تصطدم مع الارادة الدولية وفي الوقت نفسه يكسبها مكانة الدولة الباحثة عن السلم الاقليمي فهناك الكثير من المبررات التي اثرت في توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو الازمة الليبية وصاغة ابعاد تثبيت الاستقرار الاقليمي ومضامينه يأتي في مقدمتها:

- توفير الموارد الامنية والاقتصادية
- تعزيز التعاون الامني الاقليمي
- تفادي التورط المباشر في النزاعات الذي يحولها الى طرف في النزاع
- احتواء التهديدات الارهابية وفق مسارات الدبلوماسية الدولية للأمم المتحدة والقوى العظمى ازاء مشكلات المنطقة وبخاصة عندما يتعلق الامر بالمصالح الحيوية المطلوبة من قوى العظمى كالنفط الليبي.

[1]- – فهيم خليفة 2017، للجزائر دور ريادي في تسوية الازمة الليبية ، يومية الشعب الجزائري2017

الخاتمة

يمكننا القول من خلال ما توصلنا إليه من هذه الدراسة أن الدبلوماسية تهدف إلى حل النزاعات والتوترات الدولية والحد منها، أملا في مستقبل خال من الحروب وأملا في عالم يسود فيه السلم والامن الدوليين.

وهذا ما كرسته المواثيق الدولية من خلال ميثاق الامم المتحدة الذي اقر الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية لتحل محل القوة، إضافة الى إتفاقية العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، كما نذكر أيضا الأحكام الصادرة في أجندة السلام من طرف الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي سنة 1992، وما تحمله من طرق لاجل حل قبل قيامها ومعالجتها ان ثارت، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

فالدبلوماسية الوقائية تعمل على منع نشوء نزاعات بين الأطراف، او منع تصاعد حدة النزاع ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، وهنا وقد تنشر القوات المسلحة بشكل وقائي او تقييم مناطق منزوعة السلاح وكل ذلك يعتمد على أجهزة الإنذار المبكر التي تجمع المعلومات من حالات النزاعات المسلحة وتحللها.

ومن خلال الازمة الليبية حاولنا في هذه الدراسة ان نكشف حجم التأثير الذي أحدثه التدخل الدولي في مسار وأحداث الثورة الليبية من خلال دراستها بمنهج تحليل النظم حيث تناولنا واقع النظام اليبي قبل الثورة في ظل سيطرت القذافي على السلطة لأكثر من أربعة عقود متواصلة.

ومنذ اندلاع ثورة 17 فيفري 2011 تبنت الامم المتحدة مسارا لبناء الدولة في ليبيا عبر دعم العملية السياسية، وتوفير الحماية للثورة والنظام الجديد محور اهتمام المنظمة الدولية بجانب رفضها المستمر لفكرة التدخل العسكري.

ويتضح جليا أن الجزائر تمكنت من تحقيق تقدم دبلوماسي جيد على الصعيد الافريقي خصوصا.

فبالرغم من الأزمة التي واجهتها في فترة التسعينات إلا أنه لم تبق ساكنة أمام الصراعات والنزاعات القارية، خاصة بعد تحكمها في وضعها الداخلي، إذا أعادت بعث نشاطها الدبلوماسي وإحيائه.

فالدبلوماسية الجزائرية تستند على مبادئ واضحة وراسخة تحكم خط سير علاقاتها بالدول الأخرى، القائمة على مبدأ إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ورفض الخيار العسكري في حل الأزمات الدولية، كما واصلت نضالها الرامي إلى تدعيم وتعزيز مبادئ وقيم التعايش السلمي.

وقد انطلق مسار الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية من عدة دوافع كان أهمها الدافع الأمني الاستراتيجي الذي أصبح يشكل قلقا كبيرا لدولة الجزائر، في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل، بالإضافة الى عدم قدرة السلطات الليبية على ضبط حدودها ومن المنطلق تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الازمة الليبية بحيادية.

فبالرغم من التنافس الاقليمي والدولي الذي تشهدها ليبيا استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في إطار جهود الأمم المتحدة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والفاعلين السياسيين الليبيين لإيجاد معادلة سياسية توافقية تصون السيادة الوطنية الليبية، وتحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي الذي يربطه بالشعب الجزائري تاريخ وكفاح مشترك ضد الاستعمار.

حيث أن الدبلوماسية الجزائرية لم تغلب طرف على حساب طرف اخر، أو تنظر إلى طرف على حائز على الشرعية دون طرف اخر، بل نظرت الى كل الأطراف الليبية على أنهم جزء من المشكلة وجزء من الحل وهذا عكس أطراف دولية التي تدعم طرف على اخر مما زاد في تفاقم الأوضاع الأمنية في ليبيا.

فالدبلوماسية الجزائرية وقفت على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية وساهم ذلك إيجابا في جمع الأطراف الليبية وحثهم على وقف دوامة الاقتتال والحرب الأهلية، التي أصبحت مصدر تهديد جيرانها فبالرغم من توقيع اتفاق الصخيرات بالمغرب الذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تهدف الى بناء مؤسسات الدولة الليبية.

النتائج:

1. نصوص وأحكام المواثيق الدولية وخاصة مواثيق الأمم المتحدة هي في الأصل ملزمة لجميع أطراف المجتمع الدولي المتمثل بالامم المتحدة بما انها السبيل لانهاء الصراعات.

2. توصلنا الى ان الاجراءات الدبلوماسية ولا سيما الدبلوماسية الوقائية أنها الوسيلة الناجحة التي يمكن الاعتماد عليها في حل النزاعات والتوترات الدولية إلا انها تفتقر للصيغة الأمرة والجزاءات المتعلقة بمخالفتها خاصة اتجاه الدول الكبرى.
3. إن الهدف الأول من إنشاء الأمم المتحدة هو الحفاظ السلم والامن الدوليين حيث أخذت على عاتقها هذه المهمة بتفعيلها لدور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية.
4. إن الدبلوماسية الوقائية بإعتبارها تهدف بالدرجة الاولى الى منع حدوث نزاعات دولية، فهي السبيل الوحيد لكل الدول لتعيش بسلام، وذلك من خلال الاجراءات التي تنتهجها والاستراتيجية التي تعتمدها.
5. تبق الدبلوماسية الوقائية هي الوسيلة الأنجع للحد من انتشار النزاعات والتوترات الدولية والتخفيف من حدة الأثار الناجمة عنها، وسواء كانت الدبلوماسية من خلال ميثاق الأمم المتحدة او من خلال أجندة السلام.
6. بالرغم من تأخر الدبلوماسية الجزائرية في تناول الملف الليبي، إلا أنها تعاملت مع جميع الاطراف على مسافة واحدة.
7. تقوم الدبلوماسية الجزائرية على أساس امني استراتيجي.
8. ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية على رفض التدخل العسكري لحل الازمة الليبية الراهنة الذي يزيد من تفاقم الاوضاع بدل من حل الازمة.

الاقتراحات:

- دعم الجهود الدولية للحد من التسلح، خاصة الدول الكبرى.
- تدعيم رفض فكرة التدخل العسكري في ليبيا لان التجارب أثبتت عدم نجاعة الحل العسكري، كما حصل في العراق والصومال.
- العمل على جمع السلاح وتوحيد الميليشيات في إطار الجيش الليبي الموحد.
- تكثيف الجزائر من تحركاتها الدبلوماسية لتسوية الأزمة الليبية، وتنسيقها مع الحكومة الليبية الجديدة لإيجاد الية لضبط الحدود ومنع التسلح.

المراجع

أولا: المصادر:

القرآن الكريم.

1. المعاهدات و المواثيق الدولية:

- ✓ ميثاق الامم المتحدة 1945.
- ✓ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.
- ✓ دستور الجزائر 2016.

2. القـرارات:

1) القرار رقم 1970 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2011/02/26.
2) القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2011/03/17.
3) القرار رقم 2042 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2012/04/14.
4) القرار رقم 2043 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2012/04/21.
5) القرار رقم 2118 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2013/09/27.
6) القرار رقم 2139 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2014/02/22.
7) القرار رقم 2165 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2014/07/12.
8) القرار رقم 2170 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2014/08/15.
9) القرار رقم 2175 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2014/08/29.
10) القرار رقم 2174 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2014/08/27.
11) القرار رقم 2254 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2015/12/18.
12) القرار رقم 2362 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2017/06/29.
13) القرار رقم 2357 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2017/07/12.
14) القرار رقم 2376 الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 2017/09/14.
15) تقرير الامين العام للأمم المتحدة الأسبق (بطرس غالي) المرفوع الى مجلس الامن بتاريخ 1992/06/17.
16) تقرير الامين العام للأمم المتحدة الأسبق (بان كي مون) المرفوع الى مجلس الامن بتاريخ 2016/02/25.

17) مشروع قرار المملكة المتحدة بريطانيا العظمى لمجلس الأمن الصادر بتاريخ 2017/06/27.

ثانيا: الكتب:

1- **د.** أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة 2004.

2- د. أنس، كلود، النظام الدولي و السلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة القاهرة 1964.

3- ايمانويل كانت نحو السلام الدائم ترجمة نيل الخوري، بيروت 1985

4- ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة و استراتيجية ادارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر و التوزيع الاردن، الطبعة الأولى 2000.

5- د. حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مركز الدراسات العربية، طبعة 1-97.

6- د. حسن نافعة :الأمم المتحدة في نصف القرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت أكتوبر 1995

7- د. روج فيشار ووليام ادري فن التفاوض و الوصول الى نعم دون استسلام ترجمة منى الاعراجي، منشورات مجلة الصناعة، بغداد/ العراق، بدون تاريخ.

8- د. زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا الطبعة الاولى 1999.

9- د. سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة للتأليف و الترجمة و النشر الطبعة الاولى، دمشق 1973.

10- د. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية و الشؤون الدولية، مكتبة لبنان بيروت 1996.

11- د. سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق المكتب المصري لتوزيع المطبوعات 1999.

12- د. سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، دراسات قانونية مقارنة المكتب المصري لتوزيع المطبوعات 2002.

13- د.شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية theDiplomacy الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا 2002.
14- د. عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية، القواعد القانونية الممارسات العلمية، المشكلات الفعلية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى 2002.
15- د. عدنان البكري العلاقات الدبلوماسية والقنصلية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1987.
16- عدنان طه الدوري وعبد القادر الوكيل، القانون الدولي العام، إصدار الجامعة المفتوحة طرابلس 1994.
17- د. عطا محمد زهرة النظرية الدبلوماسية، إصدار جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا 1993.
18- د. علاء أبوعامر، الوظيفة الدبلوماسية نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها دار النشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى 2011.
19- د. علي حسين الشامي الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعدها ونظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية، دار العلم الملايين بيروت الطبعة الثانية 1994.
20- د. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر الطبعة الثانية 2005.
21- د. علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، اتراك للطباعة النشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الاولى 2004.
22- غازي حسن صباريني الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية، الطبعة الأولى 2002.
23- د.غسان الجندي، الدبلوماسية الثنائية، المعهد الدبلوماسي الأردني، الطبعة الأولى 1998، عمان الأردن.
24- د.فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، العربية للنشر والتوزيع، 2000.
25- د قاسم خضير عباس، المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى بيروت–لبنان 2009.
26- د.كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، إصدار أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999.

27- د. لينا حسن صفا الحماية الدبلوماسية والدولية ومسؤولية الدولة أثناء النزاع المسلح في لبنان 1975-1990 دار الرشاد برس لبنان 2010
28- د.مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
29- د.محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، جدلية الجمود والاصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.
30- د.محمد حسين هيكل، الحل والحرب، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1983 بيروت.
31- د.محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثالث، المجلد الأول الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2002.
32- د.محمود خلف، الدبلوماسية النظرية والممارسة، دار الزهران للنشر والتوزيع عمان الأردن، 1997.
33- د.مصطفى سلامة حسين، العلاقات الدولية، مصر دار المطبوعات الجامعية1984.
34- د.مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط) القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة:

1. تيسير ابراهيم قديح التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011 مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية جامعة الازهر غزة 2013 .
2. طرشي ياسين، ادارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2009/2008.
3. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية (2011-2013)، رسالة ماجستير، دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر غزة ، فلسطين.

4. عادل بشير شعيب سعيد الزياني نظرية التدخل لامتيازات إنسانية مع التطبيق على الحالة الليبية 2011 رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 2015.
5. عادل زقاع إدارة النزاعات الإثنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004.
6. فريدة حموم، الأمن الانساني –مدخل جديد في الدراسات الأمنية–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2004.

رابعا: المقالات ضمن مجلات محكمة:

1- د. أمين شلبي، في بناء الدبلوماسية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، عدد 152 أفريل 2003.
2- حافظ عبد العظيم جبر، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011 رؤية سياسية و تحليلية، مجلة المستنصرات للدراسات العربية و الدولية سنة 2012.
3- حسيب، خير الدين : ليبيا.. إلى أين؟ سقوط نظام القذافي.. ولكن؟، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، السنة أيلول 2011.
4- خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية الصراعات المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، بدون تاريخ
5- زاوشي صورية ، الازمة الليبية و القوى الدولية، وجهات نظر متباينة و مصالح متنافسة المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، بدون تاريخ.
6- علي أحمد حسن حاج، حرب أفغنستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 286، ديسمبر 2002.
7- عبد النور بن عنتر العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا تقارير شبكة الجزيرة
8- علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية جامعة الزاوية ليبيا، مجلة الدراسات القانونية و السياسية جامعة عمار ثليجي الاغواط العدد 05– المجلد 01 جانفي 2017.
9- د. محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر2004.

10- د.محمد عاشور مهدي، محاضرة قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

11- وهيبة خبيزي النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، جامعة خميس مليانة.

خامسا: الحصص التلفزيونية :

1. الأزمة الليبية ترفع الإنفاق العسكري في الجزائر، تقرير قناة العربية بتاريخ 2015/07/11 23:30 بتوقيت السعودية، يمكن الرجوع اليه من خلال الموقع www.alarabiya.net

2. أبرز مبادرات دول الجوار لحل الازمة الليبية، تقرير قناة الجزيرة بتاريخ 2017/02/19 17:30 بتوقيت قطر www.aljazeera.net

سادسا: المواقع الالكترونية:

1- إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت، ياسين بودهان، الجزائر www.elkhabar.com/press/article/99619.dpuf

2- أي دور للجزائر في المشهد الليبي؟ مقال نشر في 2016/08/27 www.noonpost.net

3- تحول ليبيا السياسي تحديات الوساطة، بيتر بارتو، ترجمة د.إدريس محمد علي قفناوي تاريخ النشر في 30نوفمبر 2016 www.altareekh.com

4- تطورات المشهد الليبي في ظل التحولات، مهدي ثابت، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية www.cesds-center.com

5- الجزائر تؤكد دعمها للمساعي الأممية لحل الأزمة الليبية، هبة داودي، الجزائر، وكالات 1 فيفري 2016 www.elkhabar.com

6- حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، العفيف زيد الحسين منتدى القانون العماني www.omanlegal.net

7- قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، د.محمد عاشور مهدي محاضرة أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة. www.sisgov.eg

8- كوبلر: تقدم المباحثات لتفعيل حكومة الوفاق في ليبيا، أخبار العالم العربي، موقع روسيا اليوم، نشر بتاريخ 2014/02/08 www.france24.com

9- ما هي خطة برناردينو ليون واتفاق " الصخيرات" الذي تدعمه مصر في ليبيا؟ ميسر ياسين، 19/ 08/ 2015. https://melwatannews.com>news

10- مارتن كوبلر: ليس لدينا خطط بديلة إزاء الأوضاع في ليبيا، الصباح نيوز، نشر في الصباح نيوز، يوم 2016/04/15. www.elwatannews.net

11- المبادرة التونسية لإنهاء الأزمة الليبية محور لقاء الجهيناوي وكوبلر، بقلم سنيا البرنيصي، تونس، بتاريخ 2017/02/13. www.afrigatenews.net

12- محددات و معوقات الدور الجزائري اتجاه التحولات السياسية و الامنية في ليبيا، بقلم عصام بن الشيخ 2016/01/10. www.febrayer.com

13- مفهوم الامن في القانون الولي العامد خليل حسين، موقع الدراسات و الابحاث الإستراتيجية بتاريخ 2009/01/16. www.Drkhalilhossine.blogspot.com

14- اخبار الامم المتحدة البيان الختامي لاجتماع الاحزاب السياسية الليبية WWW.UN.ORG.ARABIC.NEWS

15- جريدة الشعب ،للجزائر دور اساسي في تسوية الازمات في ليبيا و مالي و استقرار الساحل 2014/09/20

16- للجزائر دور اساسي في تسوية الازمات في ليبيا و مالي واستقرار الساحل ، جريدة الشعب 2014/09/20

17- وكالة رويتز : الجامعة العربية تؤيد فرض منطقة حظر جوي على ليبيا 2011/03/12 www.ara.reuters.com

18- وكالة رويتز : الجامعة العربية تؤيد فرض منطقة حظر جوي على ليبيا 2011/03/12 www.ara.reuters.com

19- بردان فلاح مبارك مجلة القانون، المجتمع و السلطة www.asjp.cevist.dz

20- وكالة الانباء الجزائرية 2015 ، التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي :تتويج لمسار حوار دعمه المجتمع الدولي لاسيما الجزائر www.aps.dz/ar/monde

21- عثمان لحياني ن اتفاق الجزائر و مصر و ليبيا و ايطاليا لمواصلة المشاورات لحل الازمة الليبية ،موقع العربي الجديد. www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/2

22- مليكة خلاف ،الجزائر تؤكد مواصلة دعمها لجهود الامم المتحدة لبناء ليبيا امنة www.elmassa.com

23- حسان زهار 2015، هل تعطل الجزائر التدخل العسكري في ليبيا www.roayahnews.com

24- وكالة الانباء الجزائرية ،الازمة في ليبيا 25-08-2015 www.aps.dz/ar/algerie

25- وكالة الانباء الجزائرية 1-12-2015 ليبيا، مساهل يجدد موقف الجزائر الدائم و الثابت www.aps.dz/ar/algerie

26- عثمان لحياني 2015،الجزائر دبلوماسية الازمات و خسارة المصالح www.alaraby.com.uk/politics

27- عماد ستيتو 2015، المغرب-الجزائر، حساب ليبيا المفتوح www.almonitor.com

28- عثمان لحياني 2015،الجزائر دبلوماسية الازمات و خسارة المصالح www.alaraby.com.uk/politics

29- لغسان سلامة في روما 2017/8/8وكالة الاناضول www.Alaraby.com

30- عبد الرحمن، حمدي: التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية، الاقتصادية، العدد أبريل http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.htm2011

31- تقرير حالة حقوق الإنسان لسنة 2012، منظمة العفو الدولية http://shop.amnesty.org/collections/amnesty-international-report-arabic

الفهرس

الفهـرس:

مقدمة 01
الفصل الأول: آليات الحل الدبلوماسي للنزاعات الدولية..... 08
المبحث الأول: الصور المختلفة للدبلوماسية 09
المطلب الأول: الإجراءات الأولية 09
المطلب الثاني: الإجراءات اللاحقة للدبلوماسية.....12
المبحث الثاني: مدلول الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات والتوترات الدولية.....15
المطلب الأول: عناصر الدبلوماسية الوقائية.....17
المطلب الثاني: استراتيجية الدبلوماسية الوقائية.....23
الفصل الثاني: استخدام الدبلوماسية كألية وقائية لحل الازمة الليبية.....29
المبحث الأول: تطبيق الدبلوماسية الوقائية لحل الازمة الليبية في اطار الامم المتحدة....30
المطلب الاول: خلفيات ومسار الأزمة الليبية(تطورات الازمة الليبية واسبابها).....30
المطلب الثاني: دور الوساطة الدبلوماسية الاممية لحل الازمة في ليبيا.....40
المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية كوسيط لحل الأزمة الليبية 54
المطلب الاول:الدبلوماسية الجزائرية لتفادي الحل العسكري في حل الازمة الليبية.....55
المطلب الثاني: تقييم دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية.....60
الخاتمة.....70
قائمة المصادر و المراجع.....74